

تقرير المؤتمر

# الحقيقة والمساءلة واسترداد الأموال المنهوبة

كيف يمكن للعدالة الانتقالية  
مكافحة الفساد

أب/أغسطس 2020



ICTJ

عدالة  
حقيقة  
كرامة



المينة الوطنية لمكافحة الفساد  
INLUCC  
Instance Nationale de Lutte Contre la Corruption

**صورة الغلاف:** متظاهرون أرمن شباب يتجمعون خارج مبنى الحكومة في العاصمة يريفان، خلال ثورة 2018 المخملية التي أنهت عقدًا من الحكم الاستبدادي. وكان الفساد المستشري على رأس شكاوى المتظاهرين. (نريك اليكساتيان)

تقرير المؤتمر

# الحقيقة والمساءلة واسترداد الأموال المنهوبة

كيف يمكن للعدالة الانتقالية  
مكافحة الفساد

روبن كارانزا

أب/أغسطس 2020

## نبذة عن المؤلف

روين كارانزا هو خبير رفيع المستوى في المركز الدولي للعدالة الانتقالية. لديه خبرة في تقاطع العدالة الانتقالية والفساد. عمل على استعادة الأصول غير المشروعة للديكتاتوريين السابقين واستخدامها في جبر الضرر، وتطوير استراتيجيات لمتابعة المساءلة عن الفساد من خلال الكشف عن الحقيقة وكذلك الدعاوى المدنية والجنائية.

## شكر وتقدير

قام مكتب المركز الدولي للعدالة الانتقالية بتونس برئاسة سلوى القنطري بالأعمال التحضيرية واللوجيستية وتنظيم المشاركة التونسية في المؤتمر. يشكر المركز الدولي للعدالة الانتقالية بامتنان تعاون الحكومة التونسية، والمجلس الأعلى للقضاء، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وإدارة نزاعات الدولة التونسية، ويعبر عن ثنائه لكل من جمهورية ألمانيا الاتحادية ومملكة هولندا على الدعم والتمويل المقدمين إلى برنامج المركز الدولي للعدالة الانتقالية في تونس، كما يشكر مؤسسة المجتمع المفتوح في أرمينيا على دعمها لبرنامج المركز الدولي للعدالة الانتقالية في أرمينيا.

يوجد ملحق لهذا التقرير على الإنترنت، متاح على الرابط التالي: [www.ictj.org](http://www.ictj.org)، ويتضمن النصوص الكاملة للعروض التقديمية التي شاركها أعضاء أفرقة النقاش.

## نبذة عن المركز الدولي للعدالة الانتقالية

يعمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية، عابراً للمجتمعات ومُنخَظياً الحدود، من أجل التصدي لأسباب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومُعالجة عواقبها. فنحن نُؤكِّدُ على كرامة الضحايا ونُكافح الإفلات من العقاب ونُعزِّز المؤسسات المُتجاوبة صلب المُجتمعات الخارجة من حكمٍ قمعي أو من نزاعٍ مُسلح، وكذلك في الديمقراطيات الراسخة حيث لا تزال المظالم التاريخية والانتهاكات المُمنهجة دون تسوية. ويتطلُّع المركز الدولي للعدالة الانتقالية إلى عالمٍ تُحطَّمُ فيه المُجتمعات حلقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وترسي أسس السلام والعدالة والإدماج. لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: [www.ictj.org/ar](http://www.ictj.org/ar)

## المحتويات

1	المقدمة
3	الكلمات الافتتاحية: ممثلا الدولة التونسية والمركز الدولي للعدالة الانتقالية
5	الجلسة الأولى: ما هي العدالة الانتقالية؟ وكيف يمكنها السعي إلى تحقيق المساءلة عن الفساد واسع النطاق والجرائم الاقتصادية؟
9	الجلسة الثانية: ما هي التحديات التي تعترض لجان الحقيقة ولجان التحقيق عند البت في قضايا الفساد والجرائم الاقتصادية؟
13	الجلسة الثالثة: كيف يمكن لمسارات العدالة الانتقالية التي تتولى معالجة قضايا الفساد أن تساعد في إصلاح العدالة ومؤسسات الدولة الأخرى؟
17	الجلسة الرابعة: ما هي التحديات الناجمة عن مساءلة مرتكبي الفساد أثناء الدكتاتورية وإنهاء الاستيلاء على الدولة؟
21	الجلسة الخامسة: كيف يمكن للعدالة الانتقالية دعم استرداد الأصول والحق في الحصول على جبر ضرر؟
25	المراجع

## المختصرات

الاتحاد الأوروبي	EU
لجنة التحقيق في غامبيا	GCOI
صندوق النقد الدولي	IMF
المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية	IMAC
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (تونس)	INLUCC
منظمة غير حكومية	NGO
إدارة نزاعات الدولة (تونس)	SLA
هيئة الحقيقة والكرامة (تونس)	TDC
لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (كينيا)	TJRC
لجنة الحقيقة والمصالحة (جنوب أفريقيا)	TRC
لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر (غامبيا)	TRRC
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	UNCAC
منظمة الصحة العالمية	WHO

## المقدمة

في الثاني والثالث من مارس 2020، أسبوعان قبل إعلان منظمة الصحة العالمية عن تحول وباء كوفيد-19 إلى جائحة عالمية، نظم المركز الدولي للعدالة الانتقالية بدعم من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بتونس (INLUCC) وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية مؤتمراً بعنوان "الحقيقة والمساءلة واسترداد الأموال المنهوبة: كيف يمكن للعدالة الانتقالية مكافحة الفساد" وذلك على امتداد يومي 2 و3 مارس 2020. مثل المؤتمر مناسبة للقاء واضعي سياسات وخبراء ونشطاء من المعنيين بالعدالة الانتقالية ومكافحة الفساد من بلدان غامبيا وكينيا وجنوب إفريقيا وأرمينيا بنظرائهم في تونس، كما مكن المؤتمر هذا الطيف المتنوع من القادة من تشارك الحلول حول معضلة شائعة وهي: كيف يمكن للدول الخارجة من الحكم الديكتاتوري أو الحرب أو مرحلة الانتقال السياسي مساءلة الحكام السابقين الفاسدين واسترداد الأموال التي اكتسبها بطريقة غير مشروعة، وضمان تمكين أولئك الذين تضرروا بشكل أكبر من انتهاكات الحقوق والفساد الواسع النطاق من الوصول إلى العدالة والحصول على جبر ضرر والتغلب على التهميش؟

بالنسبة إلى العديد من البلدان التي تسعى إلى تحقيق العدالة الانتقالية، بما في ذلك تلك التي يمثلها المشاركون في المؤتمر، أدى الأثر الصحي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 إلى جعل مسألة إيجاد وتصميم الحلول التي تعزز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وعن الفساد أكثر إلحاحاً. على سبيل المثال، شكك المواطنون في كينيا في استخدام الحكومة مبلغ 12 مليون دولار من المساعدات المقدمة من البنك الدولي وذات الصلة بجائحة كوفيد-19، "في ظل وجود تقارير تفيد بأن الإغلاق الذي يهدف إلى الحد من انتشار فيروس كورونا أدى إلى تفاقم الفقر، إلى حد إجبار إحدى الأمهات على طهي الحجارة لحمل أطفالها الثمانية على الاعتقاد بأنها بصدد إعداد الطعام لهم".<sup>1</sup> في تونس، كشفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عن وجود 11 حالة شبيهة بفساد وتضارب مصالح، تتعلق بصفقة حكومية لاقتناء الملايين من الكمادات الطبية.<sup>2</sup> طرح المشاركون في المؤتمر دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تمكين الفساد أثناء الحقب الديكتاتورية أو في تسهيل الاستيلاء على الدولة من خلال الخصخصة. قامت سبع وسبعون مجموعة من منظمات حقوق الإنسان ومكافحة الفساد بشكل مشترك بتذكير صندوق النقد الدولي، الذي قدم قروضاً إلى الدول التي ضربتها الجائحة بينما استمر أيضاً في اشتراط اعتماد التشفيف، بأن "الشفافية والمساءلة تعدان عاملان أساسيان للتأكد من أن الأموال التي يقدمها صندوق النقد الدولي تصرف في الواقع على حماية الأرواح وموارد الرزق".<sup>3</sup>

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن المؤتمر ومناقشات جلساته الخمس.<sup>4</sup> كما يعرض الأسئلة المواضيعية التي طرحت في كل جلسة نقاش ويلخص أقوال المتدخلين وتعليقات وأسئلة مديري المناقشات والأعضاء الآخرين والمشاركين في الاجتماع. اتسمت الفرضية الأساسية للمؤتمر، بحكم تصميمها، بالوضوح: إن الممارسة التي تتبعها دول جنوب الكرة الأرضية بشكل أساسي في إدراج المساءلة عن الفساد في مسارات العدالة الانتقالية قد حسمت الجدل حول ما إذا كانت المساءلة عن الفساد يجب أن تكون جزءاً من العدالة الانتقالية.<sup>5</sup>

1 بي بي سي، "فيروس كورونا في كينيا: الخوف من سرقة الأموال" وسط جائحة، 7 ماي، [www.bbc.co.uk/news/world-africa-52540076](http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-52540076)  
2 جريدة الشرق الأوسط، "الرئيس التونسي يدعو إلى مراجعة نتائج التحقيق في صفقة الكمادات الطبية"، 27 أبريل، 2020.  
3 رسالة إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي بخصوص: مكافحة الفساد ودور المجتمع المدني في مراقبة التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي في حالات الطوارئ، "هيومن رايتس ووتش"، 4 ماي 2020، [www.hrw.org/news/2020/05/04/letter-imf-managing-director-re-anti-corruption-and-role-civil-society-monitoring](http://www.hrw.org/news/2020/05/04/letter-imf-managing-director-re-anti-corruption-and-role-civil-society-monitoring)  
4 يستند هذا التقرير إلى مسودة سابقة حررت من قبل كاتبة برنامج المركز الدولي للعدالة الانتقالية إيما ميريت كوني، التي دونت ملاحظات خلال المؤتمر.  
5 انظر روبن كارانزا، "التهب والألم: هل ينبغي للعدالة الانتقالية أن تتخبط في مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية"، المجلة الدولية للعدالة الانتقالية 2، 3 ديسمبر (2008): 310-330. <https://doi.org/10.1093/ijtj/ijno23.310-330>

في عام 2008، استهلت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كينيا عملها بالتحقيق في الاستيلاء على الأراضي والفساد واسع النطاق وانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. بعد مضي فترة وجيزة على انتهاء الربيع العربي الذي شهدته سنتا 2011-2012، اتخذت تونس أهم الخطوات عندما أحدثت هيئة الحقيقة والكرامة بعهدتها شملت التحقيق في جرائم القمع السياسي العنيف والفساد المرتكبة في عهد الرئيس السابق بن علي. بحثت الهيئة في تقريرها النهائي الذي صدر مؤخراً في حجم الفساد وبيّنت كيف مكنت من ارتكابه سياسات التنمية وإجراءات التفتيش التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.<sup>6</sup> في عام 2016، أنشأت حكومة ما بعد الديكتاتورية في غامبيا لجنة الحقيقة للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى إحداث لجنة تحقيق منفصلة للتحقيق في فساد الديكتاتور السابق يحيى جامع وتحديد ثروته التي جمعها بطريقة غير مشروعة. تعترف اللجنة الأخيرة حالياً استخدام جزء من تلك الأصول لتمويل برامج جبر الضرر. على الرغم من استبعاد الفساد من عهدة لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا، أنشأ النشطاء في عام 2017 محكمة الشعب الخاصة بالجرائم الاقتصادية التي ربطت استمرارية فساد ما بعد نظام الفصل العنصري بالفشل في معالجته في مسارات العدالة الانتقالية السابقة.

في عام 2018، أنشأت حكومة جنوب إفريقيا بعد ذلك لجنة التحقيق القضائية في مزاعم الاستيلاء على الدولة بغرض التحقيق في جرائم اقتصادية محددة أثناء وبعد نظام الفصل العنصري. بعد ثورة 2018 في أرمينيا التي أنهت عقداً من الحكم الاستبدادي في دولة ما بعد الحقبة السوفييتية، شرعت الحكومة الجديدة في إجراء ملاحقات قضائية حول الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، وهي بصدد النظر حالياً في إحداث لجنة حقيقة من أجل البت في قضايا محددة من الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبين منذ عام 1991.

تم إبلاغ المؤتمر بهذه المسارات، كما ناقش المتدخلون الذين شاركوا فيه بشكل مباشر التحديات والنجاحات والدروس المستفادة. وتتمثل الغاية الأصلية من إعداد هذا التقرير في إبراز أهم الدروس المستفادة من هذه التجارب وتعزيز التبادلات بين بلدان الجنوب حول العدالة الانتقالية والمساءلة عن الفساد. بيد أن الجائحة العالمية غير المسبوقة التي عُقد خلالها المؤتمر منحت غرضاً آخر يتسم بنفس القدر من الأهمية. وكما أشار المركز الدولي للعدالة الانتقالية في تقرير خاص صدر مؤخراً عن جائحة كوفيد - 2019، فإن "الجائحة كشفت الغطاء عن أوجه عدم المساواة الكامنة، بما في ذلك عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية".<sup>7</sup> ومع أخذ ذلك في الحسبان، يأمل المؤلف أن يقدم هذا التقرير أيضاً لصانعي السياسات مقاربات عملية للعدالة الانتقالية يمكن أن تساعد في معالجة أوجه عدم المساواة الكامنة، مثل التدابير التي تهدف إلى تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية للفئات الأكثر ضعفاً، والمبادرات التي ترمي إلى استخدام الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة لتمويل برامج جبر الضرر لفائدة الضحايا.

6 ألفة بلحسين، "هيئة الحقيقة والكرامة التونسية ضد فرنسا، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، أخبار العدالة نت، 3 سبتمبر 2019، [www.justiceinfo.net/en/truth-commissions/42302-tunisia-truth-commission-vs-france-imf-world-bank.html](http://www.justiceinfo.net/en/truth-commissions/42302-tunisia-truth-commission-vs-france-imf-world-bank.html)

7 المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "تقرير خاص عن جائحة كوفيد-2019: وضع العدالة نصب العين"، 19 مايو 2020، <https://www.ictj.org/news/special-report-covid-19-keeping-justice-sight>

## الكلمات الافتتاحية: ممثلا الدولة التونسية والمركز الدولي للعدالة الانتقالية

معزّ الورتاني ممثل رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد: الفساد هو تحد لا يمكننا التغلب عليه بسهولة. توجد العديد من الآليات المتاحة لمعالجة الفساد ولكن الدولة النامية ليس لديها بالضرورة القدرة على التعامل معها جميعا. تمنح العدالة الانتقالية تونس طريقة للنظر في الانتهاكات والجرائم التي لا يمكن للنظام العادي التعامل معها بسهولة. تتطلب مكافحة الفساد استخدام جميع الوسائل المتاحة ولا تقتصر على سلطات الدولة. يجب أن تلعب المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني دوراً في هذا الجهد. عملت تونس منذ عام 2011 على مكافحة الفساد، بما في ذلك إحداث مؤسسات مختلفة مثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (INLUCC). لقد أصدرنا أيضاً قوانين لحماية المبلغين عن المخالفات. سيتولى الرئيس تنفيذ التوصيات اللازمة المرفوعة من مؤسسات العدالة الانتقالية للكشف عن الحقيقة، واسترداد الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة، ومتابعة المساءلة.

الرئيس يوسف بوراخر، رئيس المجلس الأعلى للقضاء في تونس: إن الحكومة ملتزمة بتطبيق مبادئ العدالة الانتقالية في كافة المجالات وخاصة في مجال مكافحة الفساد. نحن ملتزمون بالتمسك بالفصل 148 من الدستور الذي يجعل من العدالة الانتقالية سياسة دولة على المستوى الدستوري. اختارت بعض المجتمعات معالجة انتهاكات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والفساد، لكنها كانت مجرد محاولات بسيطة جداً لمعالجة هذه الانتهاكات. يتناول الفصل 8 من قانون العدالة الانتقالية التونسي هذه الانتهاكات بشكل أكثر شمولاً. لسوء الحظ، لم تركز هيئة الحقيقة والكرامة على انتهاكات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والأن يتعين على الدوائر المتخصصة التعامل مع قضايا الفساد. يجري الآن تدريب قضاة مختارين في مجال العدالة الانتقالية والتحقيقات المالية من قبل وكالات الأمم المتحدة ووزارة العدل. نحن عازمون على الوقوف في وجه أي شخص يحاول منعنا من القيام بعملنا. لا يمكننا من أجل مصلحة البلاد العودة إلى نظام قضائي "عادي". نأمل أن يتيح لنا هذا المؤتمر التعرف على الأمثلة المقارنة ومساعدتنا على المضي قدماً.

العميد شوقي طبيب، رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد INLUCC: لا يمكننا الحديث عن جهود مكافحة الفساد في تونس دون الحديث عن العدالة الانتقالية. لقد كان الفساد السمة الرئيسية للنظام السابق. ولضمان التمسك بأهداف الثورة، نحتاج إلى التأكد من وجود صلة بين الفساد المستشري أثناء الحقبة الديكتاتورية ونظام الفساد الذي ورثناه. نجحت هيئة الحقيقة والكرامة والمؤسسات الأخرى في الكشف عن فساد الحقبة الديكتاتورية. ومع ذلك، لم تحرز المساءلة عن تلك الجرائم تقدماً على النحو المتوقع. ويرجع ذلك إلى نقص الموارد وأفعال الأفراد من النظام السابق المتورطين في الفساد. لكن علينا أن نعترف بحالة الارتباك التي ميزت مختلف مراحل العدالة الانتقالية واسترداد الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة في تونس. نحتاج إلى رفع مستوى الوعي بين شرائح الشعب التونسي، وخاصة الشباب الذين لم يعانون من النظام السابق. إن الفساد لا يقتصر على نظام بن علي فقط، فهو لا يزال مستمرا حتى في 2020. إن المشكل يكمن في النظام وليس فقط في الأفراد. توجد دولة داخل الدولة تقف عقبة في طريق تنفيذ الإصلاحات والحوكمة الرشيدة، فتسعى إما إلى قطع الموارد التي نحتاجها لمحاربة الفساد أو إلى عرقلة سن التشريعات اللازمة. لقد حققنا العديد من النجاحات ولكن نستطيع القيام بما هو أفضل.

8 يشغل معز الورتاني خطة مستشار أول لدى رئيس الجمهورية التونسية وهو مسؤول عن العلاقات مع المؤسسات الدستورية والمجتمع المدني.

أنا ميريام روكاتيلو، نائبة المدير التنفيذي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية. يعكس هذا المؤتمر فلسفة المركز الدولي للعدالة الانتقالية، التي تكمن في توفير مساحة لمناقشة وتبادل تجارب الانتقال السياسي المختلفة. بعد رحيل الحكام المستبدين، لا يزال يتعين إنجاز الشغل المتعلق بتغيير المؤسسات الذي يعد كذلك وأحياناً مهمة مؤلمة وشاقة. لقد تعلمنا في المركز الدولي للعدالة الانتقالية أن معالجة انتهاكات حقوق الإنسان وتلبية

احتياجات الضحايا أمر ضروري ولكنها ليست كافية عندما تعتبر ضمانات عدم التكرار فكرة ثانوية. إن منع تكرار الانتهاكات لا يقتصر فقط على استخدام الموارد البشرية والمالية، أو أن تكون أكثر شفافية، أو إنشاء مؤسسات خاضعة للمساءلة، بل التعلم كمجتمع أن سلوكاً معيناً لم يعد مقبولاً. وهذا يتطلب إنجاز الكثير من العمل. لكن حقيقة أن لدينا العديد من ممثلي مؤسسات الدولة والحركات الذين جعلوا الثورتين التونسية والأرمينية والانتقال السياسي في غامبيا أمراً ممكناً، والذين لا يزالون يكافحون في كينيا وجنوب إفريقيا لإرساء حوكمة رشيدة وتحقيق مستقبل أفضل، هو السبب في وجودنا هنا اليوم. إن اختيار عقد هذا المؤتمر في تونس ليس عشوائياً. من المفترض



(من اليسار إلى اليمين) معز الورتاني، القاضي يوسف بوزاخر، شوقي طيب، أنا ميريام روكاتيلو ومحمد أزر الزواري، افتتاح المؤتمر في 2 آذار/مارس 2020. (كريستوفر بولاند/المركز الدولي للعدالة الانتقالية)

أن نشيد بجميع الذين ناضلوا من أجل الكرامة، وهو مفهوم مهم للغاية في العدالة الانتقالية. لا يمكننا تحقيق الكرامة بمجرد الاعتراف بالحقوق عبر التنصيص عليها في قوانيننا. نحن بحاجة إلى توفير الوسائل لإنفاذ تلك الحقوق. نتطلع إلى التعلم من التجارب المختلفة الموجودة هنا في معالجة الفساد باعتباره أحد أسباب القمع السياسي والصراع.

## الجلسة الأولى: ما هي العدالة الانتقالية؟ وكيف يمكنها السعي إلى تحقيق المساءلة عن الفساد واسع النطاق والجرائم الاقتصادية؟

<p>مديرة الجلسة: <b>ريم القنطري</b>، خبيرة بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية ومنسقة برنامج ليبيا</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• <b>روبن كارانزا</b>، خبير بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية، مدير برنامج جبر الضرر</li> <li>• <b>مايكل مارشانت</b>، باحث في التحقيق والمناصرة بمؤسسة الأسرار المفتوحة</li> <li>• <b>ليلى الرياحي</b>، عضو حملة مانيش مسامح ومؤسسة شريكة للمرصد التونسي للاقتصاد.</li> </ul>
--	--

**ريم القنطري:** بينما ظلت آليات العدالة الانتقالية على حالها، شهد نطاق العدالة الانتقالية تقدماً على مر السنين. نحن في حاجة إلى التأكد من أن النطاق متنسق مع السياق ومع كل من تحديات ما بعد الاستبداد وما بعد الصراع.

نحن نحتاج إلى أن نكون مبدعين ومبتكرين إذا أردنا تحقيق أهداف العدالة الانتقالية. تمثل هذه الجلسة تقييماً للكيفية التي حاولت بواسطتها العدالة الانتقالية التعامل مع الفساد بشكل عام.

**روبن كارانزا:** من المهم وصف العلاقة بين انتهاكات حقوق الإنسان والفساد الواسع النطاق، المرتكبين سواء في ظل الأنظمة الديكتاتورية أو أثناء النزاعات أو في البلدان المستولى على دولتها.<sup>9</sup> إن أولئك الذين يرتكبون انتهاكات حقوق الإنسان يحمون أنفسهم من المساءلة عن طريق ارتكاب الفساد وجمع الأموال بطريقة غير مشروعة. ثم يستخدمون هذه الأموال لارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان والفساد، وكذلك لتقويض ومقاومة عملية المساءلة. وهذا ما يعنيه مفهوم "الإفلات من العقاب والفساد يعزز كل منهما الآخر". تساءل بحث نشر في المجلة الدولية للعدالة الانتقالية عام 2008 عما إذا كان يجب أن تتخرب العدالة الانتقالية في معالجة الفساد والجرائم الاقتصادية.<sup>10</sup>

الجواب هو نعم. حيث أشار البحث إلى أن الخوف من أن يؤدي ذلك إلى إتهام كاهل لجان الحقيقة أو بصرف الانتباه عن الملاحقة القضائية عن الجرائم قد تم تبديده بالفعل من خلال الأمثلة السابقة للآليات ذات الولايات المزدوجة أو الموازية، مثل تلك الموجودة في تشاد والفلبين وكوريا الجنوبية، والتي غطت كلا النوعين من الانتهاكات. ومنذ ذلك الحين، تبين الأمثلة الأخرى التي سيناقشها المشاركون في هذا المؤتمر أنه ليس من الممكن فقط بل أيضاً من الضروري أن تنظر العدالة الانتقالية في كل من انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الاقتصادية. لماذا؟ يمكن لمعالجة الفساد كجزء من العدالة الانتقالية (1) أن تضع حداً للإفلات من العقاب الذي يعزز كل منهما الآخر، (2) وأن تقدم صورة أكثر اكتمالاً عن الماضي، (3) وأن تكسر أسطورة "الدكتاتور غير القابل للإفساد"، (4) وأن تمول جبر الضرر، و(5) وأن تفتح نقاشاً حول مساءلة رجال الأعمال والفاعلين الاقتصاديين خلال حقبة الديكتاتورية والنزاع.

9 راجع مناقشة الجلسة الثالثة لاحقاً.  
10 انظر روبن كارانزا، "التهب والألم: هل ينبغي للعدالة الانتقالية أن تتخرب في مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية"، المجلة الدولية للعدالة الانتقالية 2، 3 (2008)، الصفحات 310-330، [https://doi.org/10.1093/ijtj/ijno23\\_310-330](https://doi.org/10.1093/ijtj/ijno23_310-330)

لكن معالجة الفساد ضمن إطار العدالة الانتقالية تثير أيضاً تساؤلاتها الخاصة. هل يفهم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والمواطنون ضحايا الفساد في نهاية المطاف العدالة بنفس الطريقة؟ هل نحاسب فقط أولئك الذين ارتكبوا الفساد مباشرة أو أولئك الذين مكنوا من ارتكابه؟ هل ندرج من خلال مفهوم "التمكين"، البنوك والمؤسسات المالية الدولية التي أقرضت الديكتاتوريين مع معرفتها بمدى فسادهم؟ هل نسأل الشركات التي تدفع الرشاوى؟ هل يجب علينا أن نحظر على القلة الثرية المتنفذة التي مكنت للفساد من الحصول على عقود الصفقات العمومية، وليس الاقتصار فقط على منع السياسيين من شغل المناصب العامة، إذا أظهر البحث عن الحقيقة أنهم شركاء في الفساد؟ أما في تونس، فقد جرت محاولات لعقد مصالحة مع المتورطين في الفساد. ماذا تعني "المصالحة" بين الفاسدين والدولة؟ كيف يمكن للمواطنين الاعتراض على ذلك؟ وما هي الشروط التي قد تكون ضرورية؟

يوجد سؤال آخر يتعلق بتعريف الفساد في حد ذاته. لا تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 (UNCAC) تعريفاً للفساد،<sup>11</sup> حيث لم تتمكن الدول من الاتفاق على تعريف موحد. وهذا يدل على أن الفساد يمكن أن يعني شيئاً مختلفاً في كل سياق. تم في صلب لجنة الأمم المتحدة التي صاغت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اقتراح محاسبة الأحزاب السياسية على الفساد. لم يتم تبني الاقتراح لأن دولتين اعترضتا عليه بشدة وهما: الصين والولايات المتحدة. ما الذي نستنتج من ذلك؟ إن خوف النخبة السياسية من المساءلة عن الفساد يتجاوز وجهات النظر الإيديولوجية، وهي حقيقة يجب أن تأخذها العدالة الانتقالية في الاعتبار.

**مايكل مارشانت:** لم يعالج مسار العدالة الانتقالية الأصلي في جنوب إفريقيا الفساد. كانت لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC) رائعة، لكنها لم تبت في أسس النظام، ولا سيما دور أجهزة المخابرات والشركات الكبيرة في المحافظة على استمرار نظام الفصل العنصري، وفي الكيفية التي مكنت بها هذه الجماعات النظام وسمحت له بارتكاب جريمة نهب المال العام. لم يفك مسار عمل لجنة الحقيقة والمصالحة هذه الشبكات الفاسدة والإجرامية، ومع ذلك فقد توفرت منذ ذلك الحين فرص جديدة للقيام بذلك.

يملك شعب جنوب إفريقيا فهماً ضعيفاً لدور الفساد في ماضي البلاد. تحدثت حكومة جنوب أفريقيا خلال نظام الميز العنصري عقوبات الأمم المتحدة على امتلاك الأسلحة لعام 1977 من خلال إنفاق ما يصل إلى 60 مليار دولار على التسليح عبر صناعاتها المحلية وبتحويل من المؤسسات المالية الدولية. عقدت لجنة الحقيقة والمصالحة، ولمدة ثلاثة أيام، فقط جلسات استماع حول دور الشركات والصناعة المحلية في استدامة نظام الفصل العنصري. لو تعاملت لجنة الحقيقة والمصالحة مع هذا الدور، لكان لدينا ربما فهم أفضل للكيفية التي سمح بها الفساد والجرائم الاقتصادية باستمرار نظام الفصل العنصري.

أثرت المعرفة المحدودة حول دور الفساد في ماضي جنوب إفريقيا على قدرتنا على معالجة الفساد الحالي الواسع النطاق. بمبادرة من المجتمع المدني، عقدت محكمة الشعب المعنية بالجرائم الاقتصادية خلال سنتي 2017-2018 جلسات استماع علنية تضمنت "خرق عقوبات الأمم المتحدة على امتلاك الأسلحة أثناء نظام الميز العنصري، وصفقة الأسلحة لعام 1999، والاستيلاء الحالي على الدولة."<sup>12</sup> تم بث جلسات الاستماع العلنية الخاصة بهم على الهواء مباشرة، وقدمت المحكمة فرصة للمبلغين للمضي قدماً في فضح الفساد عندما لا ترغب السلطات في التحقيق.

على مستوى الدولة، تواجه اللجنة القضائية الحكومية المعنية بالتحقيق في الاستيلاء على الدولة مهمة صعبة،<sup>13</sup> بسبب، أولاً، فشل لجنة الحقيقة والمصالحة، وثانياً، لأنها، في الوقت الذي تتطلع فيه إلى إيجاد دليل على دور الفساد، لا يمكنها اتخاذ قرارات ملزمة. بما أنه لم يقع بذل أي جهد لمعرفة المزيد عن هذا الماضي، يجب الآن أن تدفع التحقيقات للمرة الأولى بأن الفساد حدث وانتشر. وقد برهن ذلك على أنه إذا لم يتم تفكيك شبكة الفساد، فإن تكراره أمر لا مفر منه. إن الفساد عملية مستمرة يتعين على جنوب أفريقيا أن تتصدى له.

11 الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 31 أكتوبر 2003 (A/58/422)، متاحة على رابط الموقع التالي: [www.refworld.org/docid/4374b9524.html](http://www.refworld.org/docid/4374b9524.html)

12 محكمة الشعب المعنية بالجرائم الاقتصادية، "ما هي محكمة الشعب؟" <https://corruptiontribunal.org.za>

13 راجع اللجنة القضائية للتحقيق في ادعاءات الدولة بارتكاب الفساد والاحتياط في القطاع العام بما في ذلك من قبل أجهزة الدولة، <https://sastatecapture.org.za>

**ليلي الرياحي:** أولاً، توجد فكرة الانتقال وثانياً علم الانتقال. ننظر إحدى مدارس الفكر إلى التغيير السياسي على أنه اتجاه نحو الاقتصاد الليبرالي. نلاحظ في بعض التحولات التي حدثت في جنوب وشرق أوروبا، وفي أمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا جنوب الصحراء، وجود تغييرات هيكلية تم تنفيذها لإرساء اقتصاد السوق. هذه السياسات الاقتصادية المرتبطة بالانتقال هي التغييرات التي لا نتحدث عادةً عنها. وعلى هذه الشاكلة، تطورت في تونس نخبة ما بعد الديكتاتورية واستخدمت سلطتها لكسب المزيد من النفوذ واستخدمته، حتى في ظل الرئيسين التونسيين، لبيع ثم شراء الشركات الحكومية المخصصة.

يجب في إطار علم التحولات، أن ندرس ما نريد تحقيقه لاقتصادنا [من أجل] إنقاذ الدولة من هيمنة مقارنة اقتصادية واحدة وتطوير نظام اقتصادي بديل يتم فيه الحفاظ على الكرامة. منذ نيل تونس استقلالها، وضعت الدولة حدًا أدنى للأجور، ولمواكبة الرواتب، تم استخدام سياسة اقتصادية لتحديد وضبط أسعار المواد الأساسية من القمح إلى البيض. ولكن بالرغم من أن القيام بذلك حافظ على الاستقرار في المناطق الحضرية، فقد مكن أيضاً للفساد وأدى إلى انخفاض دخل التونسيين في المناطق الريفية.

وتكمن المشكلة في أنه لا يملك التونسيون على المستوى المحلي حرية تحديد نوع الانتقال الذي نحتاج إلى تحقيقه من أجل تحقيق الكرامة والمساواة. لا يمكننا القيام بذلك لأن تونس تتبع ببساطة ما يمليه عليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في حين ينبغي علينا الإجابة عن سؤال حول التغيير الاجتماعي الذي نحتاجه ونبحث عنه. وبما أن الأنظمة السابقة كانت تسعى فقط للحفاظ على مصالحها الاقتصادية الخاصة وتكديس الثروة، يجب أن تعطي عملية الانتقال الأولوية لتفكيك شبكات الفساد الخاصة بها وأن تسترشد بما يريده التونسيون من الانتقال. إذا فقدت العدالة الانتقالية تلك العلاقة مع المجتمع التونسي، فلا يمكن أن تكون فعالة ونخاطر بالعودة إلى فساد الماضي.

**رفيق غريغوريان، النائب الأول لوزير العدل، في أرمينيا: ما هي الأدوات المتاحة للجنة جنوب إفريقيا بشأن قضية الاستيلاء على الدولة؟ هل تتمتع بحق الوصول إلى السرية المصرفية وهل توجد قيود على عملها مع المحامين الدوليين؟**

**مايكل مارشانت:** تتمتع اللجنة بسلطة البحث، لكن صلاحيتها المتعلقة بالبنوك غير معروفة للجمهور. ترفض هذه البنوك الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالسجلات المصرفية خلال جلسات الاستماع العلنية وتطلب دائماً عقد جلسة سرية. وبناءً على ذلك، أوصت منظمة الأسرار المفتوحة بجنوب إفريقيا (Open Secrets South Africa) بأن تقوم اللجنة المعنية بقضية الاستيلاء على الدولة بدلاً من ذلك باستدعاء البنوك لتبين كيف تحصل على المعلومات التي تقدمها إلى اللجنة. تحصل اللجنة على المعلومات في الغالب لأنها نجحت في الوصول إلى الحسابات المصرفية المحلية. يقوم كبار المدّعين العامين في جنوب إفريقيا بزيارات إلى الأماكن التي تقع ضمن نطاق الولاية القضائية حيث اختفت الأموال وكذلك من أجل العمل مع السلطات الأجنبية. وهذا يشكل الآن تحدياً، إذ أنه كان ينبغي على لجنة الحقيقة والمصالحة القيام بهذا العمل الميداني.

**سؤال من الحضور: من الصعب للغاية القيام بهذا العمل إذا لم يتم بعد إصلاح النظام القضائي. هل يوجد ترتيب أو تسلسل للقيام بهذه الإصلاحات ثم متابعة الملاحقة القضائية بعد ذلك؟**

**روبن كارانزا:** أنت تتحدث عن تونس، لكن هذه تعتبر مشكلة أيضاً في أرمينيا: كيف يمكنك القيام بالمساءلة عن الفساد في حين أن نظامك القضائي لا يزال يُنظر إليه على أنه فاسد؟ من المهم على المدى القصير ألا يصاب النظام القضائي بالشلل عبر افتراض أن القضاة الذين تم الإتيان بهم من حقبة الماضي لن يتصرفوا. قد يفسر تقاعسهم عن الأمر بإيقاف الديكتاتور بأنهم كانوا فاسدين. وقد يكون سبب تقاعسهم هو الخوف.

والآن عندما تنزع عنهم الخوف، قد يضطلعون بواجبهم. تعد البرامج التي تركز على التدريب وبناء القدرات الفنية غير كافية إذا لم يدرك القضاة أنهم أحرار في اتخاذ وتنفيذ القرارات.

وعليه، هذا هو المجال حيث قد يكون من المهم أن توجد تبادلات بين قضاة بلدان الجنوب حتى يكتسبوا معرفة حول تجارب بعضهم البعض في ظل الأنظمة الديكتاتورية. نحتاج أثناء إصلاحنا للقضاء إلى التأكد من تجميد الأموال التي استولى عليها المسؤولون السابقون الفاسدون، وذلك حتى لا تختفي تلك الأموال.

لهذا السبب من المهم أيضًا متابعة رفع القضايا المدنية لاسترداد الأموال وليس فقط القضايا الجنائية لمحاكمة مرتكبي الفساد. من المهم وضع شخص في السجن، لكن ذلك لا يعيد الأموال المنهوبة، وفي حالة وفاة ديكتاتور، يمكن أن تظل القضايا المدنية مرفوعة ضد أفراد أسرته.

## الجلسة الثانية: ما هي التحديات التي تعترض لجان الحقيقة ولجان التحقيق عند البت في قضايا الفساد والجرائم الاقتصادية؟

<p>مدير الجلسة: <b>ديديه غبيري</b>، رئيس برنامج المركز الدولي للعدالة الانتقالية في غامبيا</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• <b>باي ماس ساين</b>، عضو في لجنة التحقيق في غامبيا المتعده بالتحقيق في الأنشطة المالية للهيئات العامة والشركات والإدارات فيما يتعلق بالتعامل مع الرئيس السابق يحيى جامع والمسائل المتصلة</li> <li>• <b>باتريشيا نياوندي</b>، المدير التنفيذي للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كينيا</li> <li>• <b>محمد آزر الزواري</b>، المسؤول القانوني – برنامج العدالة الجنائية، المركز الدولي للعدالة الانتقالية بتونس<sup>14</sup></li> </ul>
--	--

**ديديه غبيري**: تزايد عدد لجان الحقيقة التي تلعب دور التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الاقتصادية. وللاضطلاع بتلك المهمة، تستخدم البلدان مقاربات مختلفة. حيث توجد ببعضها لجنة واحدة مكلفة بالتحقيق في كلا الانتهاكين؛ بينما يملك البعض الآخر لجنتين مختلفتين. يعد التحقيق في مصير الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة سواء في الداخل أو الخارج مهمة معقدة لأولئك الذين يقومون بذلك التحقيق محلياً ودولياً. ستحاول هذه الجلسة دراسة التحديات، والتعلم من التجارب الأخرى، وتقديم توصيات حول الكيفية التي يمكن بها للدول المنخرطة في العدالة الانتقالية الضغط من أجل المساءلة عن الجرائم الاقتصادية.

**باي ماس ساين**: تختلف لجنة التحقيق في غامبيا [GCOI] عن لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر في غامبيا [TRRC] من حيث أن لجنة الحقيقة والمصالحة لا تحقق في الجرائم المالية التي كانت المحور الرئيسي [العهد] للجنة. لقد ناضلت اللجنة في البداية من أجل اكتساب المشروعية، لا سيما على مستوى اختيار ومصادقية أعضائها للتأكد من أنهم لم يكونوا جزءاً من النظام السابق. تم في النهاية، اختيار أعضاء غير حزبيين من مختلف المهن وبتعدد متساو من الجنسين. للقيام بعملها، حظيت اللجنة بدعم فريق مكون من خمسة ضباط شرطة. حدد الأعضاء الأفراد الذين يتعين عليهم الإدلاء بإفادات أولية ثم توجهوا للحصول على إفادات أكثر شمولية. واستناداً إلى الإفادات، قرروا وجوب السعي للحصول على المزيد. لم يُسمح للأعضاء بإجراء مقابلات وجهاً لوجه، ولكن يمكنهم التدخل وطرح الأسئلة وتوجيه المزيد من التحقيقات في أي مرحلة من هذا المسار خلال 20 شهراً من بداية العمل.

كانت رغبة البنك المركزي في غامبيا في التعاون ضرورية لضمان جودة النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق في غامبيا. كان هذا التعاون مهماً لأنه في عهد الدكتاتور جامع، أصبح البنك المركزي البنك التجاري الشخصي لجامع. حيث استطاع جامع سحب ملايين الدولارات من البنك المركزي دون أي سجل أو رسالة. كان يحول ملايين الدولارات إلى البنك السويسري حيث كانت لديه حسابات دون أن يتضمن سجل الوجهة بأن هذه الأموال كانت باسمه. تعتبر الكشوف المالية من البنوك الأجنبية أمراً بالغ الأهمية،

<sup>14</sup> قام المنظمون في الأصل بدعوة خالد الكريشي، الذي كان عضواً في هيئة الحقيقة والكرامة ورئيس لجنة التحكيم والمصالحة التابعة للهيئة، وهو الآن عضو في البرلمان. قبل الدعوة، ولكن في النهاية لم يحضر. وبدلاً من ذلك، طلب من محمد آزر الزواري مناقشة النتائج التي توصلت إليها هيئة الحقيقة والكرامة بشأن الفساد وما هو معلوم لدى العموم عن عمل لجنة التحكيم والمصالحة التابعة لهيئة الحقيقة والكرامة.

لكن الحصول عليها كان يمثل دائماً تحدياً كبيراً. أثرت قدرات محققي اللجنة على جودة المعلومات التي تلقيناها وحددت مقدار ما تعلمناه.

فيما يتعلق بالأراضي والممتلكات، وجدنا أن جامع هو الذي أملى السعر النهائي للعقارات الأربعة الكائنة في بانجول التي استلمها من الأفراد. وقد قامت اللجنة الحالية بمصادرة هذه الأملاك فيما تولت الحكومة الحالية بيعها - لكن القيام بذلك يخلق خطر حدوث حالة أخرى من الاستيلاء على الدولة. حيث وقعت معارضة المصادرة من قبل أشخاص على صلة وثيقة بجامع، الذين صرحوا بأن اللجنة ليس لديها سبب لمصادرة ممتلكاتهم. كان على اللجنة إصدار أوامر مؤقتة للعمل بسرعة؛ خلاف ذلك، يمكن أن تختفي الأموال والأصول. وقد رفع بعض الأشخاص قضايا ضد اللجنة، ولكن بسبب وجهة أفعالنا واستقلالية القضاء، تم رفض هذه القضايا.

قبلت الحكومة 95 بالمائة من توصيات اللجنة، لكن التوصيات التي تضمنت أفراداً معينين لم تقبلها. حيث قالت الحكومة إن هؤلاء الأفراد لم يكن لديهم خيار سوى إتباع أوامر جامع. وعليه فإن الأمر يقع الآن على عاتق وزارة العدل والقضاء لتنفيذ توصيات اللجنة. كما يعود الأمر إلى الرئيس ومجلس وزرائه لاستخدام الأصول والأموال التي استردتها اللجنة لتمويل جبر الضرر.

**باتريشيا نياوندي:** في كينيا، نتعامل مع انتقال فاشل. فقد ساد بعد انتخابات 2002، اعتقاد كبير بأن المشهد السياسي صار واضحاً. بينما شهدنا في الواقع، فوز نفس السياسيين ولكن بمناصب مختلفة. اختطفت النخبة السياسية عملية الديمقراطية وصورت نفسها على أنها مناصرة للديمقراطية من أجل الحفاظ على الوضع القائم. كانت مصداقية لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (TJRC) وأعضائها موضع تحدٍ مستمر، إلى أن سلمت التقرير النهائي<sup>15</sup> حيث تصاعدت التوترات بين لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة والنخبة السياسية التي حاولت الحفاظ على السلطة. كما تلقت اللجنة تمويلاً ضئيلاً، وهو ما أثر على طاقتها وقدرتها على العمل بكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تصور بأن السعي لتحقيق العدالة والمساءلة من شأنه أن يهدد الرغبة في السلام والوحدة الوطنية. كما ساد تفكير يطالب بترك الماضي للماضي ويعتبر أن مسار العدالة الانتقالية سيؤدي فتح جراح المجتمع. كما أن عدد المبادرات الأخرى التي يجري القيام بها في نفس الوقت أضرت بشكل متزايد بمسار لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وقد شملت تلك المبادرات، على سبيل الذكر لا الحصر، إجراء حوار وطني حول الإصلاح الزراعي وعملية مراجعة الدستور. كان من الصعب تحديد أي عملية يجب أن تحظى بالأولوية والاهتمام الوطني. في النهاية، وجدت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة نفسها بأنها ليست ذات أولوية.

علاوة على ذلك، واجهت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة تحديات داخلية. حيث باتت عهدها الواسعة النطاق التي لم تقتصر فقط على التحقيق في الانتهاكات المرتكبة من عام 1963 إلى عام 2008، وإنما أيضاً الجرائم الاقتصادية إلى جانب انتهاكات حقوق الإنسان، مهمة ضخمة، خاصة مع الحد الأدنى من الموارد الممنوحة. كان على اللجنة إيلاء الأولوية لما اعتقد أنه ممكن، مع أخذ رد الجمهور في الحسبان. تم استثمار موارد أكبر بكثير في توثيق انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، مقارنة بما خصص للفساد الكبير والجرائم الاقتصادية. خلقت ولاية لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة من صلاحية تقديم الحوافز، مثل منح العفو إلى الجناة لتشجيعهم على الإدلاء بإفاداتهم. كما افترقت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة إلى مشاركة المجتمع المدني الذي عارض؛ في الواقع، جدول الأعمال الذي كانت تتبعه اللجنة. علاوة على ذلك، تم تفسير جزء من النظام الأساسي الذي أنشأت بموجبه اللجنة بأنه يسمح لأعضاء البرلمان بممارسة السلطة التقديرية عندما يتعلق الأمر بتنفيذ توصيات اللجنة الواردة في تقريرها. بالإضافة إلى ذلك، اتسمت قدرات الموظفين بالمحدودية. حيث لم يكن لدى أعضاء الحقيقة والعدالة والمصالحة خبراء مؤهلين للنظر في الجرائم الاقتصادية والتحقيق فيها. وبدلاً من ذلك، كان عليهم الاعتماد بشدة على التقارير الحالية لإقامة الصلة بين الجرائم الاقتصادية وتأثير ذلك على تمتع المواطنين بحقوق الإنسان والحقوق الثقافية.

**محمد آر الزواري:** كرس الفصلان 8 و45 من قانون العدالة الانتقالية مسارين متوازيين: نظام إحالة القضايا إلى المحكمة أمام دوائر جنائية متخصصة بالمحاكم الابتدائية التونسية ولجنة التحكيم والمصالحة

15 أثناء الانتخابات التي جرت في عام 2002، خسر الفصيل السياسي الذي حكم كينيا منذ نيلها الاستقلال في عام 1963 أمام ائتلاف من أحزاب المعارضة. بمجرد وصوله إلى السلطة، أنشأ التحالف فريق عمل معني بإنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة بقيادة البروفيسور مكاو موتوا. وأوصى فريق العمل بأن تنشئ كينيا لجنة لتقصي الحقائق مفضة بالبت في انتهاكات السلامة الجسدية وكذلك الفساد والجرائم الاقتصادية الأخرى بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي. لكن لم يتم إحداث اللجنة إلى حدود عام 2008 وذلك فقط بعد أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات المجرأة في 2007-2008. انظر مكاو موتوا، "تقرير جمهورية كينيا عن فريق العمل المعني بإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة"، مجلة بافالو لقانون حقوق الإنسان 10 (2004): 214-15. <https://digitalcommons.law.buffalo.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1120&context=bhrlr>

صلب هيئة الحقيقة والكرامة للإشراف على عملية التحكيم التي تضمنت قضايا فساد. يستخدم التحكيم عادة لتسوية المنازعات التجارية. في حين أن استخدام التحكيم في قضايا الفساد يعد أمراً مبتكراً، كما أنه من الصعب استخدامه في هذا السياق لأن الدولة بأكملها غالباً ما تكون ضحية للفساد. في تقريرها الختامي، خلصت هيئة الحقيقة والكرامة إلى وجود ست مجالات في الاقتصاد قالت إنها الأكثر تأثراً بالفساد: (1) العقارات، (2) النظام البنكي، (3) الموارد الطبيعية، (4) الإدارة العمومية، (5) الخوصصة و (6) الجمارك والاستيراد. وعموماً، تلقت هيئة الحقيقة والكرامة 11 ألف إفادة وعقدت جلسة استماع علنية واحدة حول موضوع الفساد. في جلسة الاستماع العلنية، رأينا أحد أفراد عائلة بن علي يقدم معلومات حول الطرق التي تحصلوا بواسطتها على أموال الدولة بشكل غير قانوني.

توجد حالياً العديد من التحديات التي تعترض متابعة تحقيق المساءلة عن الفساد في تونس. بعد عام 2013، تغير المناخ السياسي، وفي عام 2015، اقترح الرئيس آنذاك عفواً عن رجال الأعمال الفاسدين المرتبطين



سوراهاتا جانيه (على اليسار)، رئيس لجنة التحقيق في الجرائم المالية في غامبيا، يسلم تقرير النتائج إلى الرئيس أداما بارو (على اليمين) في 29 آذار/مارس 2019. (لجنة التحقيق)

بن علي، واصفا إياه بأنه شكل من أشكال المصالحة. بسبب معارضة مجموعات الشباب بقيادة حركة "مانيش مسامح"، لم يتم اعتماد مشروع قانون المصالحة في صيغته الأصلية. لكن تم في وقت لاحق منح العفو للبيروقراطيين من المستوى المتوسط المشتبه في قيامهم بالفساد خلال ديكتاتورية بن علي من الذين كانوا على استعداد للتقدم للاعتراف بتورطهم في الفساد ولكنهم يزعمون أنهم لم يستفيدوا منه شخصياً؛ غير أن هذه العملية لم تحدد آلية للتحقق من صحة ادعاءات مقدم طلب العفو بشأن عدم الاستفادة من الفساد.<sup>16</sup> ومن الجدير بالملاحظة أن الرئيس الجديد لم يبتع أي اقتراح بالعفو. كما تواجه الدوائر الجنائية المتخصصة تحديات فيما يتعلق بقضايا الفساد

التي تنطوي على فساد مرتبط بمجال الأعمال. لم تختم هيئة الحقيقة والكرامة (TDC) تحقيقاتها التي كان من شأنها أن تعجل البت في هذه القضايا التي تشمل رجال أعمال. وبدلاً من ذلك، أولت الهيئة أولوية للتحقيقات المتعلقة بالفساد الذي ارتكبه المسؤولون والبيروقراطيون الحكوميون.

فيما يتعلق بالتحكيم، أفادت الهيئة أنها أبرمت 19 اتفاقية تحكيم مع أفراد عائلة بن علي ورجال الأعمال المرتبطين بن علي وأصدرت 9 قرارات تحكيم تتعلق بالفساد. تشترط الآلية على الجناة ليس فقط الاعتذار عن الجرائم الاقتصادية التي ارتكبوها والاعتراف بها، ولكن أيضاً إظهار كيفية استيلائهم على الأموال العمومية. بما أن هيئة الحقيقة والكرامة لم تنشر قرارات التحكيم، فإن المعايير التي اعتمدها في إصدار هذه القرارات تظل غير معلومة للتونسيين. لم يمنح قانون العدالة الانتقالية أي سبيل انتصاف وسلطة إلى هيئة الحقيقة والكرامة في القضايا التي يرفض بشأنها الجناة المزعمون المثل أمام الهيئة. ونتيجة لذلك، تركت 3728 قضية تحكيمية دون حسم من قبل هيئة الحقيقة والكرامة. ويشمل هذا العدد قضايا تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والفساد، بما في ذلك 685 مطالب تحكيم مقدمة من الدولة كضحية للفساد في ظل الديكتاتورية.

### ديديه غييري: كيف تعاونت مع دول أجنبية لاسترداد الأموال المكتسبة بطريقة غير المشروعة؟

باي ماس ساين: في غامبيا، تم الكشف عن امتلاك جامع لعقارات في ولاية ماريلاند، بالولايات المتحدة الأمريكية. من خلال العمل مع وزارة العدل الغامبية باستخدام مسارات المساعدة القانونية المتبادلة مع

16 انظر المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "المركز الدولي للعدالة الانتقالية يدين تمرير قانون" المصالحة الإدارية "التونسي الجديد الذي يمنح العفو للموظفين العموميين عن الفساد" (2017)، <https://bit.ly/3eNOqDb>

الولايات المتحدة، أظهرنا أنه تم استخدام الأموال العامة لشراء الممتلكات، وبواسطة شهادة الشهود، بيّننا كيف حدثت عمليات الشراء وكذلك تورط السفارة الغامبية في شراء العقارات في الولايات المتحدة. لا يزال هذا العمل مستمراً بين غامبيا وحكومة الولايات المتحدة.

### رفيق غريغوريان: هل اعتمدت لجنتم على نتائجها الخاصة لمصادرة الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة أو هل احتجتم إلى الذهاب إلى المحكمة؟

باي ماس ساين: نملك جميعاً في هذه اللجنة الخبرة، بما في ذلك في المحاسبة الجنائية والمصرفية، وهذا سمح لنا بدعم توصيتنا للحكومة بمصادرة الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة. لقد تابعنا عمليات تحويل الأموال والمسار المصرفي اللذين يشملان الأصول التي لفتت انتباهنا. تتبعنا المعاملات وأسعار الشراء، والتي أظهر بعضها أصولاً تم شراؤها بواقع 10 أضعاف راتب جامع كرئيس. تبين أن أكثر من نصف معاملات الشراء لم يتم بها الرئيس نفسه شخصياً بل وكيل عنه. وهو ما جعل الأمر صعباً وشاقاً للغاية، ولكن، بالحصول على صورة كاملة متأنية من الإفادات وتتبع المسار، كان من الأسهل التوصل إلى استنتاج مفاده أن هذه المعاملات أجريت بأصول غير مشروعة. ثم كان لزاماً علينا أن نقرر ما يجب فعله بالممتلكات التي كانت لدينا صلاحية مصادرتها. قررنا إعادة الممتلكات إلى الدولة. وحالياً، الدولة بصدد اتخاذ قرار حول كيفية تحويل بعض الأصول إلى لجنة الحقيقة، بحيث يمكن استخدامها لتمويل برامج جبر الضرر.

### رفيق غريغوريان: هل حصلت على شهادات من الأشخاص الضالعين في ارتكاب الجرائم الاقتصادية؟

باتريسيا نياوندي: لو كان لدى اللجنة ولاية تخول لها إصدار قرارات العفو، لربما ساعدت في إقناع الناس بالتقدم للإدلاء بإفادات. لكن قضية العفو تظل محل جدل كبير وهناك شعور في كينيا بأنه لا ينبغي منح العفو على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو على الفساد الواسع النطاق.

### سونا أيفازيان، المدير التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية في أرمينيا: ما هو الحل، أو أفضل صيغة، للمجتمع المدني لمساعدة لجنة لتقصي الحقائق أو لجنة حقيقة؟

باتريسيا نياوندي: يوجد دور واضح للمجتمع المدني في تثقيف الجمهور بشأن مسار العدالة الانتقالية وتعبئتهم للمشاركة فيه. شعرنا في كينيا بأن إحدى قصص نجاحنا في تعبئة المجتمع المدني حصلت عندما جاءت غالبية الإفادات من الجمهور. لكن دعم المجتمع المدني للمسار لم يكن قوياً بالقدر الذي كان يجب أن يكون بسبب عدم ثقته في بعض أعضاء لجنة الحقيقة. يجب إشراك منظمات المجتمع المدني في المسار وليس اعتبارها كمرآة فقط.

### سؤال من الحضور: ما مدى استقلالية النظام القضائي في كينيا عن الضغوط السياسية؟

باتريسيا نياوندي: لقد استفاد القضاء من الإصلاحات لكنه لا يزال يبدو مكبلاً عندما يتعلق الأمر بالفساد والجرائم الاقتصادية. أعتقد أن سبب ذلك أن أصحاب المال هم أصحاب النفوذ. عندما تكون الأموال في أيدي الطبقة السياسية، التي ليس لديها دافع للتخلي عن الثروة المكتسبة بطريقة غير مشروعة، سيكون لدينا وضع حيث يمكن للقضاة أن يعملوا بشكل جيد لحماية حقوق الإنسان ولكنهم سيواجهون تحديات عندما يتعلق الأمر بالبيت في القضايا التي تتعلق بجرائم الفساد.

## الجلسة الثالثة: كيف يمكن لمسارات العدالة الانتقالية التي تتولى معالجة قضايا الفساد أن تساعد في إصلاح العدالة ومؤسسات الدولة الأخرى؟

<ul style="list-style-type: none"><li>• رفيق غريغوريان، النائب الأول لوزير العدل، في دولة أرمينيا.</li><li>• أنا ميريام روكاتيلو، نائبة المدير التنفيذي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية.</li><li>• الرئيس وليد مالكي، عضو المجلس الأعلى للقضاء بتونس.</li></ul>	<p>مديرة الجلسة: ماريا أبراهاميان، منسقة برنامج المركز الدولي للعدالة الانتقالية في أرمينيا</p>
--	---

ماريا أبراهاميان: على ضوء تجربتك، وبينما لا تزال الإصلاحات المؤسسية قائمة، كيف يمكن إثبات الحقوق ومتابعة المساءلة من خلال السلطات القضائية القائمة؟ كيف يمكننا على المدى البعيد متابعة تطبيق العدالة الانتقالية على أفضل وجه بما في ذلك إدخال إصلاحات على القضاء؟

أنا ميريام روكاتيلو: يجب أن تستند أي جهود للإصلاح المؤسسي إلى تجاوزات الماضي أو القضايا الهيكلية. لا يمكن اعتبار أي سبيل انتصاف معين لمعالجة الانتهاكات والتجاوزات مرضياً بدون اعتماد إستراتيجية طويلة المدى لضمان إرساء مؤسسات شاملة وشفافة. في سياقات ما بعد النزاع، نريد ملاحقة مرتكبي التعذيب والعنف الجنسي والقمع. ولكن كيف يمكننا فعل ذلك والوثوق في المؤسسات التي كانت جزءاً من النظام التعسفي؟ في مجال سيادة القانون المطبق في مجتمعات ما بعد الصراع، لا يُنظر أحياناً إلى العدالة الانتقالية على أنها مجدية على الصعيد السياسي، وبدلاً من ذلك يتم توجيه الموارد نحو إنشاء وإدارة المؤسسات دون استثمار كافٍ في معالجة أسباب الأزمات السياسية. تتمثل إحدى الظواهر التي يجب ملاحظتها في أن قادة الجماعات المسلحة الضالعة في النزاع غالباً ما يحصلون على منصب سياسي في حكومة ما بعد الصراع. في تلك المناصب، وبسبب الصلات والسلطة التي اكتسبها خلال الصراع، يميلون إلى التورط في جرائم خطيرة ولكن غير مرتبطة بالنزاع. لذلك، يجب أن تتولى الإستراتيجية التي ينبغي مراعاتها ملاحظتهم على نشاطهم الإجرامي المنظم، بما في ذلك الجرائم الاقتصادية مثل الاختلاس، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والاتجار بالبشر، بدلاً من الجرائم الدولية.

إن الاستجابة القضائية ليست سوى واحدة من العديد من المسارات التي يتعين تطبيقها في أي مرحلة انتقالية. على الرغم من أن المحاكمات الجنائية قد لا تكون ممكنة في الواقع بسبب المؤسسات القانونية التي نرثها، فإنه يوجد عدد من الخطوات التي يمكننا اتخاذها بالفعل لتطوير تلك المؤسسات والتأكد من أنها ستتمكن في المستقبل القريب من أداء مهمتها بشكل مستقل ومهني وفعال. لذلك، من المهم جداً إجراء تقييم شامل لحالة المؤسسات وتحديد الاحتياجات لتمكينها تدريجياً من تفعيل الملاحقة القضائية وأشكال المساءلة الأخرى. ويشمل ذلك المساءلة الأفقية (مؤسسة مقابل مؤسسة) وكذلك العمودية (مواطنين مقابل مؤسسة). ومع ذلك، فإن هذا يتطلب بالتأكيد وقتاً، وعلى سبيل المثال قد تختفي الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة قبل أن تصبح الإجراءات القانونية الفعالة ممكنة.

غير أننا نحتاج إلى أن نتذكر أنه حتى عندما لا تكون المقاضاة على جرائم الفساد قابلة للتطبيق، فإن تطوير مؤسساتنا يظل أمراً بالغ الأهمية لبناء أساس لمجتمع عادل ومنصف. في هذا المشروع، تعد مرونة وديمومة المجتمع المدني ومجموعات الضحايا ضرورية. وهو ما يجعل لجان التحقيق أو حتى المحاكمات ممكنة بعد عقود.

وكما أكدت باتريسيا، تنسم الطاقة السياسية والاجتماعية اللازمة لدعم مبادرات العدالة الانتقالية المتعددة بكونها هائلة. إن كيفية إيلاء المجتمع المدني الأولوية لانخراطه في المسارات المختلفة تعد قضية بحد ذاتها. كما أن أي عملية إصلاح جادة تستغرق وقتاً، حتى في الديمقراطية المتطورة. لا يمكنك أبداً ضمان أن تعمل المؤسسة بشكل مثالي. وهذا هو سبب أهمية إحداث آليات دائمة للمساءلة. تتطلب الحرية يقظة دائمة، وتقتضي العدالة التزاماً ثابتاً. من ناحية أخرى، ندرك أن للضحايا توقعات وأن لهم الحق في الحصول على استجابة فورية. لا يأتي الرضا من مسار واحد فقط، ولكن من مجموعة من المسارات بما في ذلك ملاحقة الجناة قضائياً واسترداد الأصول. في الوقت ذاته، بالرغم من أننا قد لا نتمكن من تقديم جميع مرتكبي الفساد إلى العدالة، إذا أنشأنا مؤسسات موثوقة ومهنية، مثل قوة شرطة مالية، وأمين مظالم، على سبيل الذكر لا الحصر، فإن خطوة كهذه تعد بالفعل مهمة نحو تحقيق استجابة مرضية.

**ماريا أبراهاميان: من بين النتائج الأخرى لثورة 2018 في أرمينيا، هو التحدي المتمثل في إصلاح المؤسسات القضائية في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي. أود أن أطلب من رفيق غريغوريان مشاركة التجربة الأرمينية القائمة إلى حد الآن.**

**رفيق غريغوريان:** بعد أن أصبحت أرمينيا مستقلة عن الاتحاد السوفياتي في عام 1991، ظلت المستويات العالية من الفساد مستمرة. بعد ثورة 2018، كانت إحدى الخطوات الأولى المتبعة من الحكومة الجديدة هي اعتماد إصلاحات لمكافحة الفساد على مدى خمس سنوات. بينما سنتولى في تلك الفترة، إدراج إصلاحات دستورية وانتخابية وقضائية. وسنطهر النظام القضائي من القضاة الفاسدين. إذا لم يستطع القاضي أو الموظف المدني أن يفسر لماذا ثروته أعلى بكثير من راتبه، فيمكن ملاحقته قضائياً، وإذا لم يتمكن القضاة والموظفون المدنيون من شرح كيفية حصولهم على تلك الأصول، يمكن للدولة مصادرتها.

وسننشئ في الوقت نفسه، لجنة حقيقة لكي تتعامل مع أنواع معينة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة منذ عام 1991. وهذا يشمل الانتهاكات المرتبطة بالانتخابات، والاضطهاد السياسي الممارس بعد الانتخابات، واستخدام سلطة الاستملاك من أجل المصلحة العامة لانتزاع أملاك المواطنين بشكل غير عادل وغير مبرر ووفاء جنود في أوضاع غير قتالية. إلا أننا لم ندرج الفساد كموضوع عام للبحث عن الحقيقة لأننا شعرنا أنه لن يكون فعالاً نظراً لطبيعة الفساد المستشرية. لقد بدأنا إصلاحاتنا في كل المجالات، لكني الآن أشاهد هذه القضايا التي تواجهها تونس، وأعتبر هذه الاجتماعات مهمة للغاية للتعلم من التجارب الأخرى.

**ماريا أبراهاميان: ما هي الدروس الرئيسية المستفادة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تنفيذ الإصلاحات القضائية؟**

**آنا ميريام روكاتيلو:** لا يوجد إجراء إصلاحي واحد يمكنه في الوقت نفسه إبعاد قضاة لا يلتزمون بالمبادئ المهنية وأيضاً إعادة إنشاء مؤسسة تتمتع بانتمان المجتمع وثقته. الإصلاح القضائي مصطلح ذو مفهوم واسع. في الواقع، نحن نتحدث عن إصلاحات لتغيير الموارد البشرية والفحص الدقيق للقضاة، وتعيين مهنيين في مجال القضاء يطبقون مبادئ العدل والاستقلالية والكفاءة المهنية على أعلى مستوى.

يمكن أن تحدد مسارات الفحص المدروسة جيداً من يقوم بالأداء وفقاً لتلك المعايير وستوفر بدائل لأولئك الذين لا يعملون على هذا المستوى، على سبيل المثال، فصلهم أو تكليفهم بوظائف أخرى أقل حساسية أو إحالتهم على التقاعد المبكر. ومع ذلك، يجب استكمال الفحص الانتقالي بإصلاحات دائمة تتضمن تدريبات طويلة الأمد - أطول من ندوة تستمر أسبوعاً - لضمان أن أولئك الذين يبقون بعد عملية الفحص أو أولئك الذين يعينون حديثاً يقع اختبارهم باستمرار ويرفع من مستوى فهمهم وقدرتهم على اتخاذ قرارات قضائية سليمة.

على الرغم من ذلك، نجد أن الثقافة صلب السلطة القضائية لا تقل أهمية في البلدان الخارجة من الصراع. في أرمينيا، على سبيل المثال، بلد خرج للتو من عقود من الحكم الاستبدادي، من الذي نعتبره قاض فاسد أو ما هو مفهوم الاستقلالية القضائية الذي يمكن أن يتوقع من القضاة؟ أن تكون قاض شجاعاً ومستقلاً على الرغم من الضغط السياسي غير المبرر والتهديدات الخطيرة، هو أمر لا يمكن لمجتمع يفتقر إلى ثقافة

ديمقراطية حقيقية أن ينتج بين عشية وضحاها. في الختام، أود أن أقول إن الإصلاحات القضائية يجب أن تتضمن مجموعة من العناصر المختلفة: الاستجابة الفورية مثل إحداث محاكم خاصة تتعهد بالقضايا المتعلقة بالانتهاكات السابقة، والفحص، ورفع مستوى الموارد والاحتراف المهني، والتدريب المستمر مع اعتماد إجراءات تأديبية دائمة وصارمة.

**رفيق غريغوريان:** حل مشاكل المحكمة الدستورية ليس مثل حل مشاكل النظام القضائي. تهدف إصلاحاتنا إلى اتخاذ إجراءات تأديبية من أجل المساعدة في تطهير النظام القضائي، لأنه وفقاً لدستورنا لا يمكن إنهاء مهام قاضي دون اتخاذ إجراء تأديبي. يفترض أن يكون ذلك أكثر صعوبة من عملية الفحص.



متظاهرون تونسيون في العاصمة، تونس، يتظاهرون ضد فساد الحكومة، 2 شباط/فبراير، 2019. (حمادي الأسود/نواة)

**الرئيس وليد المالكي:** على الرغم من المكاسب التي تحققت بعد الثورة التونسية، لا يزال أمامنا طريق طويل لإصلاح القضاء في تونس. إن إنشاء قضاء مستقل هو السبيل الوحيد للانطلاق.

نريد إصلاحات تشريعية وقضائية، ونقوم بصياغة قوانين لتلبية الاحتياجات الطموحة للتونسيين وضمان الحق في محاكمة عادلة والمحاكمة وفق الأصول القانونية دون تأخير. هذه مبادئ مهمة، ونريد تجريم تعطيل الإجراءات القضائية وضمان الآليات التي تنفذ بواسطتها الإصلاحات. بالإضافة إلى ذلك، فإن

تكوين المحاكم يحتاج إلى زرع الثقة في الضحايا. يجب أن نضمن أن توفر الشرطة الأمن الفعال للمحاكم وكذلك استقلالية القضاء. لا يزال بإمكان السلطة التنفيذية في الوقت الحالي التدخل في القضاء، لا سيما في مسألة تخصيص الميزانيات. من ناحية أخرى، يجب على القضاة والمدعين العامين أن يناوؤا بأنفسهم عن الانتماء السياسي.

تعد السلطة القضائية جهازاً مهماً لمكافحة الفساد؛ ومع ذلك، لا يمكننا القيام بذلك بدون قضاة مستقلين. نحتاج إلى محاسبة القضاة، وحل المؤسسات التي تعوق الفصل في قضايا الفساد، ورفع المستوى الأكاديمي للموظفين الإداريين. نحن في حاجة إلى إرساء التخصص داخل السلطة القضائية لتحسين جميع القرارات من الناحية الفنية.

**آنا ميريام روكاتيلو:** لا تزال تدابير العدالة الانتقالية تُفهم غالباً على أنها مؤقتة أو شكل من أشكال "العدالة غير العادية"، وهذا يمكن أن يساهم في نشوء سوء الفهم. توجد حاجة في بعض الأحيان للتخصص لمعالجة القضايا المعقدة بشكل خاص، ولكن الخبرة والمعرفة المكتسبة في التعامل مع القضايا الحساسة يحتاج إلى نقلها إلى بقية المؤسسة ليكون لها تأثير فعال. في إيطاليا، تم إنشاء مؤسسات محددة لمكافحة المافيا وفقاً لإستراتيجية وطنية. كان إحداث هذا الهيكل ضرورياً لمعالجة المشكلة، ولكن لم يكن من السهل دائماً، وإلى يومنا هذا، إدارة العلاقات مع الهيئات القضائية والتحقيقية الأخرى. تمكنت من معالجة عدد معين فقط من القضايا وتركت عدداً من القضايا ذات الصلة للسلطة القضائية "العادية" التي لا تتمتع دائماً بنفس المستوى من الموارد. التخصص مطلوب في مشكلة معينة، ولكن كيف ننتقل من التخصص إلى أقصى قدر من التعلم المستمر من التخصص؟

**الرئيس وليد مالكي:** انطلق اعتماد التخصص في مكافحة الإرهاب والفساد. ولكن عليك أن تأتي بقضاة أكفاء وخبراء في هذه المجالات. وقد يتطلب ذلك بناء القدرات من خلال المجلس الأعلى للقضاء ووضع إستراتيجية قضائية.

**واشيرا ماينا:** توجد قضايا مختلفة تتعلق بعملية الفحص القضائي في كينيا. الشهود الذين أدلوا بالشهادة لم يمنحوا الحصانة، لذلك إذا قال أحدهم إنهم قاموا برشوة القاضي، فقد يواجهون اتهامات جنائية. تم الطعن

في بعض قرارات مجلس الفحص في المحكمة وفصل فيها قضاة من الذين ما زالوا ينتظرون عرضهم على الفحص. علاوة على ذلك، فقد تبين أن بعض القضاة كانوا في السابق محامين غير أكفاء، ولكن إجراءات الفحص ركزت فقط على أدائهم كقضاة.

**سؤال من الحضور: الفساد في تونس يعود إلى 60 سنة، واستمر حتى بعد الثورة وهو مرتبط بالنظام الليبرالي. هل يجب أن نخرج من النظام الليبرالي؟**

رفيق غريغوريان: بالإشارة إلى الليبرالية أو غير الليبرالية، يطرح الناس في بلدنا هذا السؤال لأنهم يشعرون أن الإصلاحات لن تسير بالطريقة التي يريدونها. إن الشرعية هي لب مبادئنا، والإنصاف هو جوهرنا. لن ننتهك هذه المبادئ.

**سؤال من الحضور: إذا عزلنا نصف المسؤولين من الحقبة الديكتاتورية لبن علي، فهل سيكون وضعنا أفضل؟ كيف يمكننا إعادة الثقة والأمل إلى الضحايا بينما تستغرق المحكمة الخاصة بالعدالة الانتقالية وقتاً طويلاً؟**

الرئيس وليد المالكي: ليس كل القضاة الذين عملوا في ظل حكم بن علي فاسدين. لكن السنوات العشر التي تلت الثورة، شهدت القيام بحالات فصل وتجديد في صفوف القضاة بما في ذلك بعض الذين كانوا يعملون خلال فترة بن علي. للوقت قيمة مهمة عندما يتعلق الأمر بالعدالة الانتقالية؛ لأن النظام متغير باستمرار. وقد حدثت تأخيرات في الإجراءات القانونية بسبب مشاكل مختلفة، مثل رفض الجناة المثول أمام المحكمة والحاجة إلى إنشاء الدوائر المتخصصة لاستكمال العمل الذي عهد به إلى هيئة الحقيقة والكرامة لكنها لم تكمله.

## الجلسة الرابعة: ما هي التحديات الناجمة عن مساءلة مرتكبي الفساد أثناء الدكاتورية وإنهاء الاستيلاء على الدولة؟

<p>مديرة الجلسة: <b>أغاثا دونغا،</b> رئيسة مكتب المركز الدولي للعدالة الانتقالية في كينيا</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• <b>واشيرا ماينا،</b> محامية كينية ومؤلفة تقرير المركز الأفريقي للحكومة المفتوحة لعام 2018، الاستيلاء على الدولة: في صميم عجز كينيا عن مكافحة الفساد</li> <li>• <b>سونا أيفازيان،</b> المديرية التنفيذية لمركز منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد بأرمينيا</li> <li>• <b>الرئيسة نجاة باشا،</b> عضوة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد INLUCC</li> </ul>
---	---

**واشيرا ماينا:** جربت كينيا تقريباً كل شيء لمعالجة الفساد الواسع النطاق من عام 1990 حتى عام 2018. لدينا ثماني آليات مختلفة لمعالجة الانتهاكات السابقة وقد فشلت جميعها. وبالتالي يتعين علينا أن نستنتج أن هناك شيء أعمق يحدث في كينيا. وذلك هو الاستيلاء على الدولة.

على الرغم من كل هذه الجهود، لا يزال الفساد يتصاعد وينتقل بين الأنظمة. من المرجح أن ينتقل مرة أخرى بعد انتخابات 2022. في بيئة كهذه، تفقد الأنظمة التي تعطي الأولوية للعدالة، السلطة. وللحفاظ على السلطة، يجب عليهم أيضاً استخدام الموارد المالية الحكومية ومكافأة المجموعات الرئيسية التي يعتمدون عليها للحصول على الدعم. عندما كان لدينا ممولون يستثمر داعموهم بكثافة في الاقتصاد، كانت كينيا تعاني من ظروف اقتصادية يمكن التنبؤ بها. تعتمد هذه الجماعات على العقود الحكومية. طالما أن الحكومة توفر لهم هذه العقود، فهم على ما يرام. ولكن هذا يضر باقتصاد صحي وسياسة اقتصادية مستقرة. إنه يؤدي إلى مستويات عالية من الإفلات من العقاب وإلى مستويات عالية من الفساد، لأن النظام لا يعاقب مؤيديه.

من خلال التوزيع العرقي والجغرافي للناخبين والدعم الانتخابي المقدم، يمكننا أن نلاحظ أن قاعدة ضيقة من الناخبين أدت إلى استيلاء أكبر على الدولة، بينما أدت قاعدة أوسع من الناخبين إلى استحواذ أقل على الدولة. لقد ضاقت القاعدة الانتخابية للحكومة الحالية أكثر فأكثر. فهي تملك الآن واحدة من أضعف التفويضات الممنوحة لأي حكومة في تاريخ كينيا. وبينما لا تتعارض حكومة الأثرياء (البلوتوقراطية) مع السياسة الشاملة للجميع، فإن الاستيلاء الخبيث على الدولة لا يتوافق مع السياسات الجماهيرية والأكثر ديمقراطية. يجب أن نقلق بشأن قضية الاستيلاء على الدولة، لأن الاستيلاء يمكن أن يصير قاراً أو حتى مستداماً.

إن امتلاك مؤسسات ديمقراطية لا يُمكن لوحد من التخلص من الاستيلاء على الدولة لأن الاستيلاء على الدولة يدمر الأمل في الديمقراطية. إنه يخلق ديمقراطية زائفة، تدفع الناس بعيداً عن المواقف المعتدلة وتجعل التطرف يبدو أكثر جاذبية. تتمثل خصائص الاستيلاء على الدولة في (1) السلطة يستأثر بها الرئيس أو الجيش؛ (2) يسيطرون على النقد والخزينة والإيرادات؛ (3) تبقى الهياكل الرسمية كما هو الحال بالنسبة للفصل بين السلطات، ولكن السلطة الحقيقية تمتلكها الهياكل الموازية؛ (4) تآكل الرقابة؛ (5) الشرطة في جيب من في السلطة؛ (6) يكافأ الولاء وليس الشرعية. (7) إن المشاريع الخدمية الأساسية القليلة المنفذة، مثل المدارس والمستشفيات، تحظى برؤية مبالغ فيها؛ (8) يتم تشكيل فرق عمل

أو انجاز أبحاث مستقلة للإيهام بالتحقيق في المشاكل من أجل استنزاف طاقة المعارضة. و (9) السيطرة على هيئة إدارة الانتخابات.

يمكن أن ينتهي الاستيلاء على الدولة (1) عندما تحدث أزمة نهائية تؤدي إلى انهيار النظام، على سبيل المثال ما حدث في السودان، و (2) التقويض التدريجي للاستثمار والنمو طويلي المدى يجعل النظام غير مستدام. ماذا يمكن للمجتمع أن يفعل؟ في كينيا، فتح الدستور الجديد آفاق جديدة على المستوى المحلي وعلى مستوى القضاء. يستطيع المجتمع المدني أن يعمل على جمع الأدلة من أجل الملاحقة القضائية في المستقبل وأن يتابع ويؤيد المحاكمات الخارجية.

**سونا أيفازيان:** على إثر سقوط الاتحاد السوفياتي، طورت أرمينيا تدريجياً نظاماً فاسداً واستبدادياً، حيث لم تخدم معظم عمليات صنع القرار سوى عدد قليل من الأشخاص والجماعات. في عام 2003، أعلنت أرمينيا رسمياً مكافحة الفساد، واعتمدت القوانين وجدول الأعمال الدولي لمكافحة الفساد، ولكن لم يتغير شيء. لأنه لم تكن هناك إرادة سياسية. عانت الأمة كلها من الفساد بأشكاله المختلفة، من التهرب الضريبي إلى العقود المزورة. استخدمت الحكومة الجريمة المنظمة، بما في ذلك أثناء الانتخابات، وهذا خلق بيئة مخيفة للغاية.

بعد خيبة الأمل المتزايدة، أسقطت الاحتجاجات السلمية في 2018 النظام. تمثل الوعد الرئيسي للحكومة الجديدة في محاربة الفساد. فكانت هذه هي المرة الأولى التي نشهد فيها معركة حقيقية ضد الفساد. تم فتح العديد من القضايا الجنائية ضد القادة السياسيين الحاليين والسابقين. ازدادت الثقة في قدرة هذه الحكومة على محاربة الفساد، وتلق الناس إلى رؤية الجناة أمام العدالة واستعادة أصولهم المكتسبة بطريقة غير مشروعة.

ومع ذلك، تواجه أرمينيا ست تحديات رئيسية. (1) لم يكن هناك اعتراف رسمي بالمشكلة على الإطلاق. يعتقد المجتمع المدني وبطال بضرورة أن يبدأ مسار العدالة الانتقالية بالاعتراف بالمشكلة الاستيلاء على الدولة للمساعدة في تطوير فهم مشترك لما هو عليه. (2) يتوقع الناس استجابة أسرع. لم يقع بعد إحداه لجنة لتقصي الحقائق رغم مرور عام<sup>17</sup> لا يزال يُشغَل على قوانين هيئة مكافحة الفساد. وهذا يؤدي إلى المزيد من خيبة الأمل بين المؤيدين، ويؤجج المعارضة، ويمنح الجناة الوقت الكافي لإخفاء الأصول. (3) لا يزال هدف ونطاق الإصلاحات المؤسسية غير واضحين. (4) تستمر الثقة في القضاء في الانخفاض ويتواصل الأداء الضعيف للقضاة وإنفاذ القانون. (5) يوجد نقص في الموارد البشرية المؤهلة نتيجة ضعف التعليم خلال النظام السابق. (6) تمثل المشاركة العامة تحدياً. الإعلام السليم من لدن هيئات مكافحة الفساد والعدالة الانتقالية أمر صعب، ويوجد خطر من أن يقع سد الثغرات في الإعلام بمعلومات كاذبة.

**الرئيسة نجاة باشا:** قمنا بتشخيص الاستيلاء على الدولة في تونس كظاهرة تحدث خارج الدولة. بعد الثورة، أنشأنا لجنة لتقصي الحقائق تضم خبراء ومحامين من جميع أنحاء البلاد لتوثيق حالات الفساد قبل الثورة. لكن الفساد استمر بعد الثورة. يرى التونسيون ذلك ويعايشونه. على سبيل المثال، أظهر مسح أن 70 بالمائة من التونسيين قبلوا الفساد كجزء من الثقافة التونسية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وقال الكثير من الناس إنهم دفعوا رشاً. يقول البعض أنه على الرغم من أن الفساد خطأ، إلا أنه يمكن أن يسهل حياتهم اليومية. وهذا دليل على أننا في حاجة إلى إيجاد سبل للحد من الفساد لأنه أدى إلى إفقار الطبقات العاملة، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتسلسل الإرهاب. يتحتم علينا إشراك جميع المواطنين ووسائل الإعلام في هذه المعركة.

تتضمن إستراتيجيتنا الممتدة من 2017 إلى 2020 سنة أهداف: (1) تعزيز الإرادة السياسية؛ (2) تشجيع المساهمات من المواطنين التونسيين؛ (3) زيادة الشفافية؛ (4) إنهاء الإفلات من العقاب؛ (5) بناء قدرات المشاركين في مكافحة الفساد؛ (6) التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة وخاصة القطاع العام. ليس لدينا ميزانية للتنفيذ، ولكن فيما يتعلق بتعزيز الإرادة السياسية، قمنا بتنفيذ مبادرات مع المنظمات الدولية.

قبل الثورة، كان الاستيلاء على الدولة يمارس خارج الدولة، ولكنه الآن صار داخل الدولة. إنه موجود في صفوف أعضاء البرلمان وصناع القرار وحتى في المنظمات التي تدعي محاربة الفساد، لكنها تعيق عمل التونسيين. أمل أن يتم بذل المزيد من الجهود وزيادة التنسيق. فالتنسيق مفقود، وبالتالي لا يمكننا إنهاء الفساد بمفردنا. نحن في حاجة إلى توحيد الجهود وتوطيد الإرادة السياسية.

17 صاغت حكومة أرمينيا مشروع قانون لإنشاء "لجنة لتقصي الحقائق"، تقترح التحقيق في بعض قضايا الفساد وتزوير الانتخابات والقتل. أنظر ارشليوس مجديسيان، "هل تحتاج أرمينيا إلى لجنة حقيقة؟" معهد صحافة الحرب والسلام، 13 مارس 2020، <https://iwpr.net/global-voices/does-armenia-need-truth-commission>.

### أغاثا ندونغا: ما هو موقف الشباب، وما هو دور الشباب في ردع الفساد في المستقبل؟

**واشيرا ماينا:** قال الشباب في كينيا: "لا يهم كيف كسبت المال، فالأمر يصبح مهما فقط عندما تكسب المال وأنت مسؤول". إن التصاريح بالامتلاك المطلوبة في كينيا عرضة لإساءة الاستخدام، حيث تظل سرية ويسمح للموظفين المدنيين بالاستثمار، لذلك ليس من الصعب عليهم شرح كيفية كسب الثروة عندما لا تتطابق مع راتبهم. أصبح هذا واضحاً في عملية فحص الشرطة حيث حصل الضباط على مبالغ من 5 إلى 10 أضعاف راتبهم الرسمي.

**سونيا أيفازيان:** في أرمينيا، أوجع الشباب الثورة والاحتجاجات. لكن الآن، نجد أن أولئك الذين نقل أعمارهم عن 25 عاماً صار لديهم اهتمام أقل بالسياسة ويشعرون أنهم قاموا بعملهم أثناء الثورة. ما يريدونه فقط من الحكومة هو أن تشتغل، حتى لو كانت توقعاتهم عالية. من المرجح أنهم سيشعرون بخيبة أمل أكبر. بالإضافة إلى ذلك، يوجد العديد من المنظمات غير الحكومية الفاسدة، لأن الحكومة السابقة كانت قد أنشأت منظمات غير حكومية موالية للحكومة ليبينوا للجهات الدولية المانحة أن المسؤولين الحكوميين يتعاونون مع المجتمع المدني. وبعد ذلك يتم توجيه المساعدة الدولية عبر هذه المنظمات؛ والآن، يلاحظ أن نفس مرتكبي الفساد وسوء المعاملة في الماضي يقومون بإنشاء منظمات حقوق الإنسان. من غير الواضح من أين تأتي الأموال. لذلك، ثمة حاجة إلى توشي الشفافية والتصريح بالامتلاك مطلوب أيضاً لإظهار تضارب المصالح.

**الرئيسة نجاة باشا:** في تونس، الشباب هم الذين قادوا الثورة. لكن هؤلاء الشباب أنفسهم كان لديهم اهتمام ضعيف بالانتخابات، وقد أفادت الثورة إلى حد كبير الجيل الأكبر سناً. تحولت تطلعات الشباب إلى حالة ذهول، مما أدى إلى لجوئهم إلى الهجرة. وسعت التشريعات التونسية نطاق التصاريح بالامتلاك وهي الآن إلزامية لموظفي الخدمة المدنية. يُطلب الآن من المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم أعضاء البرلمان، تقديم تصريح بالامتلاك، ولكن ليس من مسؤولي الأحزاب السياسية.

### روين كارانزا: هل نساءل القلة الثرية المتنفذة والدكتاتوريين السابقين فقط، أم نساءل أيضاً المؤسسات المالية الدولية التي تدعم الخصوصية والتي تسهل بدورها الاستيلاء على الدولة؟

**واشيرا ماينا:** تمكن الخصوصية قادة الدولة من بيع الأصول لأنفسهم بشكل غير قانوني عن طريق نقلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص. إن مشكلة الاستيلاء على الدولة تكمن في فهم مدى امتداد نفوذ قطاع الخاص في الشؤون العامة. لكن هذا يترك سؤالك مفتوحاً. نحن في حاجة إلى الوصول إلى لب معضلة الاستيلاء على الدولة وتحديد مسبباتها.

**سونيا أيفازيان:** أعتقد أن البنك الدولي لا يزال يتعلم وأن مسؤوليه لم يدركوا أنهم يغذون ظاهرة الاستيلاء على الدولة. لكنهم كانوا يجربون على الناس لتطوير خبرتهم دون الاهتمام بالعواقب. لا يزال من المهم أن نعرف إلى أين ذهبت الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة من عمليات الخصوصية من أجل استردادها.

**الرئيسة نجاة باشا:** كل تونس يحتاج إلى التحلي بدرجة معينة من الانتباه عندما يتعلق الأمر بالفساد. ثمة حاجة إلى مؤسسات التدقيق والرقابة، وكذلك مشاركة المجتمع المدني والمواطنين. إذا تحلوا جميعاً باليقظة، فيمكننا تقليل خطر حدوث الفساد ومنع محاولات الاستيلاء على أموال الدولة. علينا أن نغير سلوكنا ونكافح ثقافة الفساد. من الضروري استخدام جميع الوسائل الممكنة لمكافحة الفساد. حتى إذا لم نتضمن من تغييره الآن، نحتاج إلى فضحه لإعاقة حصوله.

### سؤال من الحضور: هل يمكن الثقة في الدولة أو بناء الثقة في المؤسسات الحكومية من تفكيك النظام الفساد؟

**واشيرا ماينا:** يكمن تأثير الفساد على المدى الطويل في تقويض الثقة في الدولة. ويبدأ الناس في منح ثقتهم فقط إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل الجماعات الدينية والأسر ومجتمعاتهم العرقية الخاصة. فهذه الكيانات تتمتع بشكل عام بدرجة عالية من الثقة. وبينما يمكن أن تقوض الثقة الفساد، فإن التأثير طويل المدى لبيئة شديدة الفساد يؤدي إلى تلاشي الثقة. إن الاستيلاء على الدولة يعني تطويع المؤسسات الحكومية لخدمة أغراض شخصية ولصالح عدد محدود من الأشخاص الذين يمكنهم التأثير على الحكومة. إن الاستيلاء ليس مجرد فساد، ولهذا من الصعب للغاية التغلب عليه بمجرد وجود ثقة.

**سونيا أيفازيان:** لا أعتقد أن المزيد من الثقة في الدولة وفي المؤسسات الحكومية وحده سيساعد، لأن الثقة البسيطة يمكن أن تساهم أيضاً في الفساد ويمكن أن تفسر الكثير من المسارات بشكل خاطئ. يجب أن تكون منظمة المراقبة أو مؤسسة الرقابة ثابتة بدلاً من وجود الثقة فقط.

**الرئيسة نجاه باشا:** الثقة ليست كافية. نحتاج إلى تغيير العقلية ورفع مستوى الوعي بمخاطر الفساد والاعتماد على المجتمع المدني للحصول على الدعم.

## الجلسة الخامسة: كيف يمكن للعدالة الانتقالية دعم استرداد الأصول والحق في الحصول على جبر ضرر؟

<ul style="list-style-type: none"><li>• <b>العضو أديليد سوسيه</b>، نائبة رئيس ورئيسة لجنة جبر الضرر، بلجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر في غامبيا (TRRC)</li><li>• <b>نيكولو سالفيوني</b>، محام سويسري وخبير في التقاضي الدولي لاسترداد الأصول والاستشارات في قضايا المساعدة المتبادلة الدولية</li><li>• <b>الرئيس شادلي الزحماني</b>، المكلف العام بنزاعات الدولة بتونس (SLA)</li></ul>	<p>مدير الجلسة: <b>روبن كارانزا</b>، خبير بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية، مدير برنامج جبر الضرر</p>
--	--

**روبن كارانزا:** يربط السؤال في هذه الجلسة بين عنصرين للعدالة الانتقالية: استرداد الأصول والجرائم الاقتصادية. استعادة الأصول هو إجراء خاص بالعدالة الانتقالية. يهدف إلى معاقبة الجناة عن طريق نزع أصولهم المكتسبة بطريقة غير مشروعة، والبحث عن الحقيقة من خلال معرفة ما حدث لتلك الأصول، ويشتمل على عنصر العدالة الكفيلة بجبر الضرر لأنه يمكن

أن يؤدي إلى تمويل برامج جبر الضرر. وقد تم في الفلبين تطبيق الآليتين - استرداد الأصول وجبر الضرر. كنت عضواً في لجنة استرداد الأصول في الفلبين، التي استردت 680 مليون دولار من الحسابات المصرفية السويسرية لعائلة فرديناند ماركوس؛ تم استخدام 200 مليون دولار من ذلك المال، لتمويل برنامج جبر الضرر وإحياء الذكرى. في هذه المناقشة، نريد أن نسمع عما تفعله البلدان الأخرى لربط استرداد الأصول بجبر الضرر.

**أديليد سوسيه:** خرجت غامبيا من الديكتاتورية في عام 2016 وهي بصدد الانتقال إلى الديمقراطية. يعد نظام العدالة الانتقالية مسألة محورية في أي انتقال سياسي من أجل [مساعدة البلد] على القطع مع الماضي. في عام 2017، سُنت سلسلة من القوانين وأجريت بموجبها مراجعة دستورية وأحدثت لجنة حقيقة وهيئة وطنية لحقوق الإنسان. تشكل هذه المؤسسات إطار العدالة الانتقالية الأوسع داخل البلاد.

حددت مدة عهدة لجنة الحقيقة والمصالحة بسنتين، ويتوقع منها أن تنشئ سجلاً بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الفترة الممتدة من 1994 إلى 2017. علاوة على ذلك، فإن جبر الضرر يعد مكوناً رئيسياً في عهدها. وهو مكرس في عنوان اللجنة، ويبين أن جبر الضرر مطلوب للاعتراف بمعاناة الضحايا وتعزيز المصالحة وضمن عدم التكرار. تم تطوير سياسة جبر ضرر، ولكن، بالنسبة للبعض، تعد معرفة ما حدث لأحبائهم كافية. في غضون ذلك، نحن نقدم الدعم الطبي والتعليمي والنفسي الاجتماعي.

قدمت لجنة الحقيقة والمصالحة فهماً أفضل عن الكيفية التي اشتغلت بها دكتاتورية جامع ووطد بها سلطته وكسب بها وأسرته الثروة. اتسمت معرفة ذلك من قبل بالمحدودية، لأن جامع قمع وسائل الإعلام حتى لا يجرى أي تحقيق في هذه الجرائم. وبينما وقع استرداد الحجم الأكبر من أصول جامع الموجودة داخل البلاد، فإنه من الصعب للغاية استرداد الأصول الموجودة في الخارج. لا يزال جامع قادراً على الوصول إليها ويستخدمها للحفاظ على السلطة والنفوذ على الموالين له في غامبيا. إنهم يطالبون بعودته. كما أنه يواصل تحويل الأموال إلى أتباعه للقيام بأنشطة نيابة عنه. للنجاح في هذا العمل، علينا العمل بالمشراكة مع المنظمات الأخرى.

لكي يكون الضحايا مؤهلين للحصول على جبر الضرر، يجب أن يكونوا قد أدلوا بشهادة خلال جلسة استماع علنية أو قدموها مكتوبة. نخشى عدم تحديد هوية العديد من الضحايا، ولا سيما ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، كما يجب وضع أحكام لضمان حصولهم على جبر الضرر. يوجد تحدي آخر يتمثل في القدرة المحدودة للجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا. لقد أصابت جلسات الاستماع العلنية الأمة بالصدمة. لضمان نجاح أجندة "لن يتكرر أبدا"، يحتاج الضحايا إلى الحصول على جبر ضرر ويجب أن يحدث تحول في عقلية الغامبيين. مع بقاء عام واحد فقط على انتهاء عهدة لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، تعتبر التربية المدنية والمشاركة المستمرة للمجتمع المدني أمران حاسمان.

**نيكولو سالفيوني:** إن هياكل العدالة الانتقالية مثل لجان الحقيقة هي آليات مهمة للتعامل مع الماضي المضطرب. ولكن من أجل تحديد الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة واستعادتها، يجب أن تكون لدى هذه اللجان سلطة محددة لطلب المساعدة الدولية في المسائل الجنائية، التي تخضع في سويسرا لقانون المساعدة القانونية الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية، أو قانون إيماك (IMAC). يمكن لدولة ما بعد الصراع أو ما بعد الاستبداد أن تشرع في تنفيذ إجراءات جنائية تضمن أبسط الحقوق الإجرائية للمتهمين وتطلب المساعدة من وحدة المساعدة المتبادلة داخل وزارة العدل والشرطة الاتحادية على أساس معاهدة ثنائية بين الدولة الطالبة ذات الصلة وسويسرا أو على أساس قانون إيماك (IMAC). يجب أن يستند الطلب على الأدلة. ولكن إذا كان، على سبيل المثال، لا يمكن تحديد رقم الحساب المصرفي السويسري في الطلب، واعتماداً على خطورة الحالة، فقد يتم بالفعل تعميم تنبيه مصرفي بين البنوك.<sup>18</sup>

بالرغم من أن تعريف "المسائل الجنائية" بموجب المساعدة القانونية الدولية المتبادلة يستبعد المساعدة المقدمة إلى لجان العدالة الانتقالية، إلا أن بعض إجراءات التحكيم وإجراءات التسوية الأخرى قد تقع ضمن نطاقها. وفي حين أنه لا يمكن عموماً منح التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية إلا في الحالات التي تنطوي على مقاضاة الجرائم الجنائية التي تبدأ في الدولة الطالبة،<sup>19</sup> فقد منحت سويسرا المساعدة في التحقيقات التي تجريها السلطات الإدارية، إذا كانت تلك التحقيقات هي المرحلة الأولية من الإجراء التالي الذي يشمل السلطات القضائية.<sup>20</sup> وينطبق الشيء نفسه على لجنة التحقيق البرلمانية التي يمكن أن تسفر عن إجراءات جنائية.<sup>21</sup> بالرغم من أنه يصعب تطبيق ذلك على لجان الحقيقة التي لا يعد عملها تحضيراً لعقد محاكمة جنائية، يمكن التفكير في إجراء التعاون إذا كانت عهدها أو عملها يتعلقان بطريقة أو بأخرى بالتحقيقات الجنائية.

فيما يتعلق بتجميد الأصول التي تم الحصول عليها بصورة غير مشروعة وباستردادها، فإن وزارة الخارجية الاتحادية لديها وحدة اسمها، قسم استرداد الأصول غير المشروعة، تنسق الإجراء الإداري لتجميد الأصول واستردادها. يعترف القانون الاتحادي بشأن تجميد الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة والتي بحوزة كبار المسؤولين السياسيين الأجانب واستردادها بإمكانية التوصل إلى تسوية بين الأطراف. وبالتالي، من المتصور التنسيق بين الإجراءات الجنائية وعمل لجنة الحقيقة أو أي لجنة أخرى وبين العهدة التي تخول بالتحقيق في الفساد ومتابعة استرداد الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة. بموجب الإجراءات الجنائية السويسرية، يمكن للطرف الأجنبي الذي يدعي ملكية الأصول السويسرية أن يتخلى عن مطالباته ويتنازل عنها مقابل سحب الإجراءات الجنائية في سويسرا وفي الخارج، بما في ذلك على سبيل المثال قضايا غسل الأموال في سويسرا.

وعلى نطاق أوسع، يمكن لفريق العمل السويسري المعني بالتعامل مع الماضي، والقسم المتعلق باسترداد الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة، وقسم المساعدة القانونية الدولية، تقديم حلول تتماشى مع مصالح هيئة العدالة الانتقالية وتدمج ذلك في مسار استرداد الأصول. من المهم، في ضوء القانون السويسري بشأن الأصول الأجنبية المكتسبة بطريقة غير مشروعة، أن نلاحظ أن مسار استرداد الأصول وإعادتها يرمي إلى تحقيق أهداف تتوافق مع أهداف العدالة الانتقالية، مثل جبر الضرر. يسمح القانون نفسه للحكومة السويسرية بتقديم الدعم الفني ومساعدة الخبراء في استعادة الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة. وهذا يعني أنه بعد مصادرة الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة، تظل سويسرا مهتمة بمراقبة كيفية استخدام الأصول المستردة، بما في ذلك تخصيصها لتمويل برامج جبر الضرر التي صممتها هيئة العدالة الانتقالية.

18 انظر وزارة العدل والشرطة الفيدرالية بالكونفدرالية السويسرية، المساعدة المتبادلة الدولية في المسائل الجنائية: المبادئ التوجيهية، الطبعة التاسعة (2009)، 39، الحاشية 279.

19 قرار المحكمة الاتحادية 132 178 II الاعتبار 2.2.

20 قرار المحكمة الاتحادية 126 50 II الاعتبار 3.

21 قرار المحكمة الاتحادية 126 316 II؛ انظر أيضاً قرار المحكمة الفيدرالية 133 40 IV.

**الرئيس شادلي الرحماني:** تم إنشاء جهاز المكلف العام بنزاعات الدولة سنة 1962 ليكون محامي الدولة. لكن منذ الثورة، تم تكليفنا أيضًا باستعادة ومصادرة أصول ديكتاتورية بن علي. تم تنفيذ عملية استرداد الأصول بواسطة آليات متعددة. إن جهاز نزاعات الدولة هو جزء من لجنة، تضم البنك المركزي ووزارة المالية، تشرف على القضايا المتعلقة بالأصول المنهوبة. اتخذ الاتحاد الأوروبي منذ عام 2011، تدابير لتجميد أصول بن علي. نحن نتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومع مؤسسات الأقران من جميع أنحاء العالم وقد تمكنا في الخارج من تحديد العديد من الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة والمهربة من قبل بن علي.

القضايا القانونية والمالية المعنية معقدة وتجعل عملنا صعبًا. المعلومات المطلوبة من المؤسسات الدولية لا تتوفر دائمًا، وفي بعض الأحيان لا يمكن الاعتماد عليها. يقع على عاتقنا عبء محدد وهو أن نثبت لمجلس أوروبا، الذي يشرف على الامتثال للمعايير الأوروبية لحقوق الإنسان، أننا قد امتثلنا لمقتضيات الإجراءات القانونية الواجبة، حتى تظل أوامر التجميد في أوروبا قائمة. تكمن القضية الرئيسية في ضمان حق المتهم في المحاكمة دون تأخير لا مبرر له. قد يتعقد ذلك في تونس حيث لا يستطيع المحامون تمثيل المتهم ما لم يكن المتهم حاضرا في الجلسات.

تسبب غياب المتهمين أثناء المحاكمة في تأخير الإجراءات. تمكّن جهاز نزاعات الدولة من تمديد أجل أمر تجميد الأصول لسنة إضافية ولكننا بحاجة إلى المزيد من الموارد.

يتم في نطاق إستراتيجيتنا، استرداد الأصول على خمس مراحل: (1) جمع البيانات والأدلة، (2) تجميد الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة عن طريق اتخاذ إجراءات قضائية، (3) متابعة الإجراءات الجنائية، (4) إنفاذ قرارات المحكمة، (5) وأخيرا استرداد الأصول. تتطلب المرحلة الأولى الخبرة. هناك من يقول إن استرداد الأصول يمكن تحقيقه في غضون عامين، ولكنه قد يستغرق وقتًا أطول. لقد عملنا بموجب قانون العدالة الانتقالية، ولكن

الدعم الذي تلقيناه بالإضافة إلى سياسات الدولة المتعلقة بالأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة لم يكونا متسقين. نطمح إلى أن نصبح مؤسسة مساءلة دائمة وأكثر فعالية لصالح جميع التونسيين بما يتجاوز إسهامنا في مسار العدالة الانتقالية.

**مايكل مارشانت:** لقد صدمتني القائمة الطويلة من الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة والمحتفظ بها حاليًا وسابقًا في سويسرا. هذا ليس من قبيل الصدفة. النظام السويسري يناسب تهريب الأموال القذرة إليه، كما أننا نرى ظهور ملاذات ضريبية جديدة. مثلما استولى السياسيون الفاسدون على دولنا، فإن المصالح الفاسدة تستولي على تلك الدول التي تعد ملاذات ضريبية أيضًا.

**رفيق غريغوريان:** لقد بدأت أرمينيا للتو مسار العدالة الانتقالية الخاص بها. ماذا يمكننا أن نفعل الآن لتجنب المشاكل التي واجهتها تونس؟

**الرئيس شادلي الرحماني:** عندما بدأت تونس في متابعة استرداد الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة، كان المسار الذي اخترناه قائمًا على المقاضاة الجنائية. كما قدمت منذ ذلك الحين مقترحات أخرى. نظر البرلمان في سن قانون مصالحة، على سبيل المثال [منح العفو مقابل تسليم الأصول]، بسبب صعوبة متابعة الأموال وتعقبها. وجدت أيضًا اقتراحات باستخدام القضايا المدنية لاسترداد الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة والتدقيق في المعاملات التي تنتهك حقوق المواطنين العاديين. وقدم اقتراح آخر يتمثل في إنشاء فريق عمل أوسع صلب الحكومة يمكنه تعبئة المزيد من القدرات والخبرة للمساعدة في حل هذه القضايا.



روبن كارانزا، خبير رفيع المستوى في المركز الدولي للعدالة الانتقالية، يرد على الأسئلة المتعلقة باسترداد الأصول أثناء إدارة حلقة نقاش حول الموضوع في 3 آذار/مارس 2020. (كريستوفر بولاند/المركز الدولي للعدالة الانتقالية)

**أغاثا ندونغا: توجد وكالة لاسترداد الأصول في كينيا، لكن معظم الكينيين لا يعرفون أنها موجودة. ليس لديها موقع حتى على شبكة الإنترنت. تم استرداد الأصول وإعادتها إلى كينيا، ولكن لا توجد شفافية حول كيفية استخدام الأموال. ماذا يمكننا أن نفعل لمساءلة وكالات استرداد الأصول والحكومة؟**

**روبن كارانزا:** لهذا السبب من المهم صياغة قانون جبر الضرر. إنه يجعل من الصعب على البنوك السويسرية رفض إعادة الأصول. إنها طريقة للضغط، أو حتى التشهير بهم، لدفعهم للعمل بشكل أسرع وضمان استخدام الأموال بشكل مناسب. إن القانون الذي ينص على أن الأموال المستردة ستستخدم لجبر الضرر هو طريقة جيدة لإقناع الدول الأجنبية بإعادة الأصول وطلب أن تقوم الحكومة التي تتلقى الأصول بتخصيصها لجبر الضرر. قال الرئيس التونسي الحالي قبل الانتخابات إن الأصول المستردة يجب أن تذهب لتنمية المناطق المهمشة. إذا تم اعتماد ذلك، فقد يساعد في الضغط على الحكومات والبنوك الأجنبية لإعادة الأصول التي نهبها بن علي إلى تونس.

## المراجع

- جريدة الشرق الأوسط. "الرئيس التونسي يدعو لمراجعة نتائج التحقيق في صفقة الكمامات الطبية". 27 أبريل، 2020. انظر الرابط التالي للمقال باللغة الانجليزية: <https://english.aawsat.com/home/article/2255036/tunisian-president-review-findings-face-masks-deal-investigation>
- بي بي سي. "فيروس كورونا في كينيا: الخوف من" سرقة الأموال "في خضم الجائحة". 7 ماي، 2020. انظر الرابط التالي للمقال باللغة الانجليزية: [www.bbc.co.uk/news/world-africa-52540076](http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-52540076)
- أولفة بلحسين، "هيئة الحقيقة والكرامة التونسية ضد فرنسا، وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي". موقع أخبار العدالة، 3 سبتمبر، 2019. انظر الرابط التالي للمقال: [www.justiceinfo.net/en/truth-commissions/42302-tunisia-truth-commission-vs-france-imf-world-bank.html](http://www.justiceinfo.net/en/truth-commissions/42302-tunisia-truth-commission-vs-france-imf-world-bank.html)
- كارانزا، روبن. "التهب والألم: هل ينبغي للعدالة الانتقالية أن تنخرط في مقاضاة الفساد والجرائم الاقتصادية"، المجلة الدولية للعدالة الانتقالية 2 ، 3 (2008): الصفحات 310 - 330. انظر رابط المقال التالي: <https://doi.org/10.1093/ijtj/ijn023>
- قرار المحكمة الفيدرالية السويسرية II 178 132 الاعتبار 2.2.
- قرار المحكمة الفيدرالية السويسرية Ib 50 109 الاعتبار 3.
- قرار المحكمة الاتحادية السويسرية II 316 126.
- قرار المحكمة الفيدرالية السويسرية IV 40 133.
- منظمة هيومن رايتس ووتش. "رسالة إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي بشأن: مكافحة الفساد ودور المجتمع المدني في مراقبة التمويل الممنوح من صندوق النقد الدولي في حالات الطوارئ". 4 ماي، 2020. انظر الرابط التالي للمقال على موقع المنظمة: [www.hrw.org/news/2020/05/04/letter-imf-managing-director-re-anti-corruption-and-role-civil-society-monitoring](http://www.hrw.org/news/2020/05/04/letter-imf-managing-director-re-anti-corruption-and-role-civil-society-monitoring)
- المركز الدولي للعدالة الانتقالية. "تقرير خاص عن كوفيد-19: وضع العدالة نصب الأعين"، 19 ماي 2020. انظر الرابط التالي للمقال على موقع المركز: <https://www.ictj.org/news/special-report-covid-19-keeping-justice-sight>
- المركز الدولي للعدالة الانتقالية. "المركز الدولي للعدالة الانتقالية يشجب تمرير قانون" المصالحة الإدارية، الجديد الذي يمنح العفو للمسؤولين العموميين عن الفساد في تونس، 2017. انظر الرابط التالي للنص على موقع المركز: <https://bit.ly/3eNOqDb>
- اللجنة القضائية للتحقيق في ادعاءات الدولة بارتكاب الفساد والاحتيال في القطاع العام بما في ذلك أجهزة الدولة. متاح على الرابط التالي: <https://sastatecapture.org.za/>
- مجديسان، أرشالويس. "هل تحتاج أرمينيا إلى لجنة حقيقة؟". معهد صحافة الحرب والسلام، 13 مارس 2020. متاح على الرابط التالي: <https://iwpr.net/global-voices/does-armenia-need-truth-commission>
- موتوا، مكاو. "تقرير جمهورية كينيا عن فريق العمل المعني بإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة"، مجلة بافالو لقانون حقوق الإنسان 10 (2004): 15-214. متاح على الرابط التالي: <https://digitalcommons.law.buffalo.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1120&context=bhrlr>
- محكمة الشعب المعنية بالجرائم الاقتصادية. "ما هي محكمة الشعب؟". متاح على الرابط التالي: <https://corruptiontribunal.org.za/about>

وزارة العدل والشرطة الفيدرالية السويسرية. "المساعدة الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية: المبادئ التوجيهية"،  
الطبعة التاسعة، 2009.

الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2003 (A / 58/422). السجل الرسمي. نيويورك، 2033.  
متاح على الرابط التالي: [www.refworld.org/docid/4374b9524.html](http://www.refworld.org/docid/4374b9524.html)









المركز الدولي للعدالة الإنتقالية  
50 برودواي، طابق 23  
نيويورك، ن.ي. 10004  
هاتف: +1 917 637 3800  
فاكس: +1 917 637 3900  
[www.ictj.org](http://www.ictj.org)